وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

UNIVERSITE ABDELHAMID IBN BADIS MOSTAGANEM

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Economique

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: بنوك وأسواق مالية

عنوان المذكرة:

دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA

من إعداد الطالبة:

لعيمش أشماء

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	عريس عبد القادر	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2016/2015

الفصل الأول

عموميات حول النظام البنكي وهيكلته

الفصل الثاني

دور وأهمية البنك المركزي في الاشراف والرقابة على اعمال البنوك التجارية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لوكالة

سيدي بلعباسBNA

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تتطلعمعظمالدولإلىتقويةأنظمةالرقابةوالإشرافعلىقطاعالبنوكوتعميقالسيادةالمصرفيةللبنوكا
لمركزيةمنخلالتبنيمجموعةمنالقواعدالاحترازيةوالضوابطوالآلياتالرقابية
التيتحكموتقيدأعمالالمنظماتالمصرفيةوتنظممهنةالبنوك،حرصاعلىسلامةالمراكزالماليةلهذهلمصال
حالمدخرينوالمستثمرينوالمساهمين،توصلاإلىجهازمصرفيسليمقادرعلىالمساهمةفيتمويلالتنميةالاق
تصادية،وسعياإلىتحقيقالاستقرارالنقديمعأفضلمعدلاتللنموالاقتصاديبالإضافةإلىالتقليلمناحتمالاتالتع
رضللهزاتالماليةالداخليةوالصدماتالخارجية.

وبنظرإلىالرقابةالمصرفيةمنطرفالسلطاتالنقدية - الممثلةعادةفيالبنكالمركزي -
كونهاأداةفاعلةفيتحقيقعددمنالأهدافالجوهرية،أولهاتلكالمرتبطةبالسياسةالنقدية،والثانيةتتعلقبتحسين
الأداءالمصرفيورفعكفاءةالبنوكبصفتهاوسيطامالياومنتجًافينفسالوقت،والأخرى
تتنساقنحومواجهةتلكالمخاطرالناتجةعنالتغيراتالماليةوالمصرفيةالدوليةالراهنةالمتزامنةمعتطورمظا
هروآلياتالعولمةالمالية.

إنصناعةالبنوكوماتتطلبهمنمبادئللإدارةوالرقابةعليهاقدعرفتتطوراكبيراخلالربعالقرنالمنصرم
.وقدلعبت" لجنةبازلالدوليةللرقابةعلىالبنوك "
دورارائدافيتقنينالعديدمنهذهالتطوراتوتطويرالمعاييروالممارساتالرقابيةالمصرفية.وأصبحالتوافقمعما
ييربازلعنصرافيتحديدالجدارةالائتمانيةللدولوبنوكها,
كماحضيتمقرراتاللجنةبتأييدواهتمامكبيرينمنطرفصندوقالنقدالدوليوالبنكيامنخلالدمجهذهالمعاييرفيير
امجتقييملأنظمةالماليةللدولومراقبةمدىالتزامهابها.

وفيضوءقناعةالسلطاتالجزائريةبأهميةوجودإطارقابيكفءلضماناستقراروسلامةالنظامالمال

يالجزائريبصفةعامةوالقطاعالمصرفيبصفةخاصة،جاءقانونالنقدوالقرض 10-

90كأهممحطةللإصلاحالتيعرفتهاالجزائرمنذالاستقلال -

لينقلالجهازالمصرفيالجزائريإلىمرحلةجديدةمنالتطويروالتغييرعلىكافةالأصعدة،تزامنامعالتحريرالاقت

صاديوالانتقالإلىاقتصاد السوق,شم لتهذهالتطوراتتطهيرحافظاتالبنوكالعموميةوإعادةرسملتها

,اصلاح ادوات

السياسةالنقديةوفتحقطاعالبنوكللمستثمرينالخواصوالأجانب،هذافضلاعنتدعيمالإطارالتنظيميوالت

شريعيللنظامالمصرفي.

وتندرجفيإطارتدعيمآلياتالإشرافوالرقابةالمصرفيةمجموعةالجهودالمعتبرةالتييبذلهابنكالجزائر

فيمايخصتكثيفنشاطاتالرقابةالميدانيةوتعزيزنظامالإنذاروتوطيدشروطاعتمادالبنوكوممارسةالمهنةال

مصرفية،خاصةبعدصدورالأمر 03-11

المتعلقبالنقدوالقرض،بالإضافةإلىالتأكيدعلىتطويرأنظمةالرقابةالداخليةبالبنوك .

ومعذلك،مازالتالمسيرةطويلةللتكيفمعالمعاييرالدوليةفيمجالالرقابةالمصرفية .

وتبقىأهمالآفاقالمرتقبةللجهازالمصرفي،علىالأقلعلىالمدىالقصير،هيالإسراعفيتحقيقالمزيدمنالتوافقمع

معاييربازل،بالاتجاهنحوإصلاحالتسييرالاحترازيلقطاعالبنوكوالالتزامبالمبادئالأساسيةللرقابةالمصر

فيةالفعالة،ودعوةالبنوكالجزائريةإلىتطبيقالمعاييرالجديدةللملاءةالمصرفيةوهذاالمواجهةتهديداتالخص

خصةوالاندماجالمصرفي.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نشأة وخصائص البنوك

تمهيد :

تعيش الانظمة المصرفية في السنوات الاخيرة فترة تحول هامة , مرجعها الاساسي الازمات التي واجهتها و تحرير الاسواق المالية و بصفة عامة ما يعرف بظاهرة العولمة و الشمولية المالية.

و بما ان الحياة الاقتصادية متقلبة الظروف وسريعة التغيرات و كثيرة الاضطراباتما يجعل معاملات تلك الحياة تتأثر, اما بالسلب او الايجاب كما انها تتم بوسائل نقدية بين عدة اطراف في اماكن مختلفة من العالم, و هذا ما ادى الى ضرورة ظهور مكان تتجمع فيه الاموال و تحفظ.

و في هذا المبحث سنحاول معرفة كيف تم خلق فكرة وجود ما يسمى ببنك, و وضعيته في اقتصاد بلد ما ,و ذلك من خلال المطالب التاليةالمتمثلة في المطلبالاول الذي يلخص لنا فيه عننشأة و تطور البنوك اما بالنسبة للمطلب الثاني فيدور حول مفهوم البنك و طبيعة عمله اما بالنسبة للمطلب الثالث فسوف نتكلم عن انواع البنوك و وظائفها.

المطلب الاول : نشأة و تطور البنوك

نشأت البنوك :

نشأت البنوك كنتيجة للظروف التي اقتضتها التطورات الاقتصادية ,عبر مرور السنين و يرتبط ظهورها تاريخيا, بتطور نشاط الصيارفة و الصياغ ة في القرون الوسطى حيث كانوا يحتفظون بالأموال المودعة لديهم من قبل التجار بغية الحفاظ عليها من الضياع و السرقة ,و قد كان الصيارفة يضعون تلك الاموال في خزائنهم ,مقابل اصدار شهادات ايداع اسمية و من هنا نشأة الوظيفة الاولى للبنوك هي ايداع الاموال ,ثم تنبهوا بعد ذلك الى بقاء الاموال مكدسة ففكروا في طريقة اخرى ألا و هي اقراض ما يخزنوه من اموال الاخرين مقابل فائدة و هنا تظهر الوظيفة الثانية وهي منح القروض.

اما خلق النقود او اصدارها فنشأة عندما كان القرض يأخذ شكل ايصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) , ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما اصبح الناس يثقون بهذه الايصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في اي وقت يشاءون ,كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.

ان قيام الصائغ بهذه الاعمال كان نتيج ة التطور المتصاعد لازدياد ثقة المتعاملين معه ,مما حول مؤسسته الى النواة الاولى للبنك التجاري .

تطور البنوك تاريخيا:

بدأت العمليات المصرفية الاولى في عهد الحضارة البابلية اما الاغريق فقد عرفوا العمليات المزاولة حاليا من طرف البنوك اي تبادل العمليات و حفظ الودائع و منح القروض قبل الميلاد بأربع قرون ,اما فكرة الاتجار بالنقود بدأت في العصور الوسطى بفكرة "الصراف" اما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الوسطى بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة "جنوه" و "فلورنسه" على اثر الحروب الصليبية .

وبعد تطور عمليات المالية من صيارفة الى بيوت الصيارفة ثم الى البنك , و كان اول بنك حمل هذا الاسم بنك "برشلونة" عام 1401م ,اما اقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية "فينيسيا" عام 1157م ثم تلاه بنك امستردام سنة 1609م , و بنك انجليترا سنة 1694م , و بنك فرنسا سنة 1800م .

المطلب الثاني: مفهوم و طبيعة عمله

-البنك هو مؤسسة مالية خدماتية نشاطه تقديم خدمات مالية.

-البنك عون اقتصادي يساهم في التطوير الاقتصادي بواسطة الواسطة المالية بين اصحاب الفائض في المال , و اصحاب العجز في المال.

-البنك وسيط بين الشخص الذي يملك مالا والشخص الذي لا يملك المال وهذا ما يسمى

بالواسطة المالية بين طالبي رؤوس الاموال والذين يمنحون الاموال و بهذا يساهم في تطوير الاقتصاد[1].

-البنك هو منشاة مالية تتعامل بالأموال من حيث قبول ادخار الافراد ,و الوحدات الاقتصادية المختلفة ,و تقديم تسهيلات مالية اما على شكل قروض او اعتمادات خاصة وغيرها.

-البنك هو مكان التقاء عرض الاموال بالطلب عليها,حيث تتجمع الاموال على شكل ودائع لدى المصرف و تأخذ اشكال اقساط تامين في شركات التأمين و شكل مدخرات في صناديق التوفير البريدية .

و منه يمكن ان نستخلص تعريف للبنك بأنه مؤسسة خدماتية مالية تلعب دور الوسيط المالي بين اصحاب الفائض في المال , و اصحاب العجز في المال ,و ذلك بقبول مختلف الودائع و استثمارها عن طريق منحها في صفة قروض , و بالتالي مساهمتها في تنمية النشاط الاقتصادي .

المطلب الثالث: انواع البنوك و وظائفها

ان اتساع حجم العملات البنكية من تصنيف كل بنك على نشاطه و هذا لاحتواء هذه المعاملات و الرفع من مستوى اداء الفعالية الاقتصادية و من هناك نقول ان الجهاز المصرفي يتكون من:

1- البنوك المركزية:

[1] عبد القادر بحيح ,"تقنيات اعمال البنوك",دار الخلدونية ,الجزائر,2013,صفحة 69

ظهر هذا النوع من البنوك نتيجة تزايد تدخل الدولة في تنظيم اعمال البنوك , و اول ما ظهر منها بنك السويد عام 1668 م و انجلترا عام 1694م و فرنسا سنة 1800م , اما البنك المركزي في حد ذاته فهو ذالك البنك الذي يتربع على قمة الهرم المصرفي سواء من حيث الاصدار او العملات المصرفية و تحقيق الرقابة عليها , فهو الذي يصنع سياسة الائتمان و يحدد سعر الصرفللعملة المحلية او العمليات الاجنبية ,كما يحدد سعر الفائدة التي تلتزم بها البنوك التجارية العامة او المصرح لها بالعمل داخل الدولة ,و سوف نتطرق لمهام البنوك المركزية في المبحث الثاني بالتفصيل .

2-البنوك التجارية:

يعتبر البنك التجاري نوع من انواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان , و هذا بمفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطا بين أولئك الذين لديهمفائض و اولئك الذين يحتاجون لتلك الاموال[1] .

و على الرغم من ان البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا الاستمرار إلا انها تتميز بصفات معينة تجعلها مميزة عن باقي الوسطاء تتمثل في:

***الربحية**

***السيولة**

***الامان**

[1]رياض الحلبي "النقود و البنوك" دار صفاء للنشر و التوزيع سوريا 2000 , صفحة 67 .

3-البنوك الاسلامية:

هي منشات مالية تباشر الاعمال المصرفية باجتناب التعامل بالصيرفة الربوية , فهي تقوم بقبول الودائع المختلفة دون استخدام سعر الفائدة ولكن حصة من الارباح تحدد نسبتها لا مبلغ مقدما تحدد نسبتها لا مبلغا مقدما, و نجد في الجزائر البنك الاسلامي "البركة" مساهم في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRبنسبة 51 مئوية و بنك الخليج .

4-بنوك الاستثمار:

هي بنوك حديثة النشأة و تسمى ببنوك الائتمان المتوسط و الطويل الاجل عمليات موجهة لمن يسعى لتكوين او تجديد راس مال ثابت (مصنع,عقار,ارض صالحة للزراعة ...)فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطب متى يشاء المودع , فهي تعتمد في اقراضها على رأسمالها بالدرجة الاولى ونجد ان هذا النوع من البنوك يسعى دوما لجلب الودائع للأجل بمنح فوائد مغرية , كما تعتمد على منح الحكومة .

5-بنوك الاعمال:

هي بنوك ذات طبيعة خاصة تقتصر عملياتها على المساهم ة في تمويل, و ادارة المنشات الاخرى عن طريق اقراضها الاشتراك في رأسمالها او الاستحواذ عليها ,اذن فهي تعمل في سواق راس المال في حين تتعامل البنوك الاخرى في سوق النقد اساسا .

6-بنوك الادخار التوفير و الاحتياط:

الهدف الرئيسي من هذه البنوك تعمل على جمع مدخرات الافراد (صغيرة الحجم),التي تكون في كثير من الاحيان مستحقة عند االطلب و تمنح ايضا قروض للمتعاملين معها و بالتالي تأخذ سنوات .

7-البنوك الصناعية:

تقدم تسهيلات مباشرة و غير مباشرة الى المنشات الصناعية مثل البنك الصناعي و التجاري الجزائريA BCI

8-البنوك الزراعية[1]:

تهدف الى تقديم خدمات الى القطاع الزراعي لتمويل كل ما يتعلق بالزراعة و تنمية الثروة الحيوانية .

9-البنوك العقارية:

تتوجه الى تمويل البناء و الاسكان مقابل رهانات (ضمانات) عقارية .

10-البنوك التعاونية:

تقدم خدمات الى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية الاستهلاكية و الحرفية مثل القرض الشعبي الجزائري CPA

11-الوحدات المصرفية الخارجية:

[1]نقس المرجع ، ص 70.

تقدم خدماتها لغير مواطني البلد الذي تعمل فيه (نجدها في البحرين , قبرص , سنغافورة) .

المبحث الثاني: المصرف المركزي كبنك للبنوك و وظائفه

لا يخفي على احد الدور الهام الذي تقوم به البنوك بمختلف انواعها في خدمة الاقتصاد الوطني , فقد تطورت العمليات المالية و تنوعت الخدمات المالية التي تقوم بها خاصة البنوك المركزية .التي تقوم على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الاصدار النقدي او من ناحية العمليات المصرفية . و هو يمثل السلطة النقدية في الدولة حيث تتدخل بها الحكومة لتنفيد سياستها الاقتصادية و من هذا جاء المبحث الثاني ليعرف لنا طبيعة عمل البنك المركزي من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: خصائص البنوك المركزية .

المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي .

المطلب الثالث : البنوك المركزية و الاصلاح المصرفي .

المطلب الاول : خصائص البنوك المركزية

في الواقع يعتبر البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد , و لذلك فان علاقتة بالحكومة وطيدة , حيث يمثل في بعض الدول الاداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية و بصفة خاصة في السياسيۃ النقدية , و هو ايضا على صلة وثيقة بالبنوك التجارية , اذ يقوم بالإشراف و الرقابة على انشطتها , كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدارالنقد ,و تضمن بشتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي ,و يوكل اليها الإشراف على سياسة الإئتمائية في الدولة , و يكاد لا يخلوا بلد من البلدان المستقلة اليوم من البنك المركزي .

و من اهم الخصائص المتعارف عليها للبنوك المركزية:

1-يعتبر بنكا أي مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقة الى اصول نقدية او العكس , إنه أيضا قادر على خلق و تدمير النقود القانونية و أخيرا هو المهيمن على شؤون النقد و الإئتمان في الإقتصاد الوطني[1] .

2-هو ليس بنكا عاديا أو مؤسسة نقدية عادية , فالبنك المركزي بماله من قدرة خلقوتدمير النقود القانونية من جهة و القدرة على التأثير في امكانيات البنوك التجارية في خلق النقود و الودائع من جهة أخرى , يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي و يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية[2] .

[1] حازم الببلاوي، "نظرية النقود"، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة ص 59

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي، "أساسيات الاقتصاد النفدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 138.

3-يحتكر اصدار النقود القانونية و هو ما يميزه بمبدأ الوحدة , فالبنك المركزي مؤسسة وحيدة , ففي كل اقتصاد قومي لاتوجد إلا وحدة مركزية معينة تصدر النقود و تشرف على الإئتمان مع أن ذلك لا يحول دون وجود صور من التعديد في بعض الحالات .

4-غالبا يعتبر مؤسسة عامة سواء بقوة القانون أم بقوة الواقع و هي ضرورة تمليها أهمية و خطورة الوظائف الموكلة للبنك المركزي سواء من حيث إصدار النقود القانونية او من حيث تأثيره في خلق الودائع و ما يترتب على ذلك من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية خاصة و السياسة الاقتصادية عامة .

5-ان الوحدات النقدية المصدرة من طرف البنك المركزي تتمتع بخصائص تميزها من غيرها من انواع النقود (نقود الودائع) فهي نقود قانونية لها قوة ابراء غير محددة لتسديد الديون , و وسيط للتبادل مقبول من طرف الجميع و هي قمة السيولة .

6-لا يمارس عمليات البنوك العادية بل يقتصر نشاطه على العمليات و الشؤون المتعلقة بالإصدار و الإشراف على الشؤون النقدية و الائتمانيةللاقتصاد الوطني ككل ,و هذا هو الاتجاه الذي يسلكه[1] بنك إنجلترا, بينما يقوم البنك المركزي الفرنسي بالوظائف العادية للبنوك التجارية إضافة إلى العمليات الخاصة بالبنوك المركزية .

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي .

[1]نفس المرجعالسابق، ص 61 ، ص 140.

تؤدي البنوك المركزية في كل أنحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من وراءها الى تحقيق الصالح العام بيد أن ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية الى اخرى فالبنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل او ببعض الوظائف الاتية :

*اصدار اوراق النقد القانونية تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات.

* القيام بالخدمات المصرفية للحكومة مما جعل البنك المركزي يدعى "بنك الحكومة" .

* تأدية الخدمات المصرفية و تقديم المساعدة للبنوك التجارية و من ثم يطلق على البنك المركزي " بنك البنوك تأكيدا لهذه الوظيفة .

* إدارة إحتياطات البلد من العملات الاجنبية و مراقبة أحوال التجارة الخارجية لغرض المساهمة في تحقيق أسعار الصرف الاجنبي[1] .

*مراقبة الائتمان كما و نوعا و توجيه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة فالمصرف المركزي هو ان مؤسسة حكومية (غالبا) تهيمن على النظام النقدي و المصرفي للبلد و تقع عليها مسؤولية اصدار النقد و العمل كوكيل مالي للحكومة , اضافة الى ذلك مراقبة الاجهزة المصرفية و عملية الائتمان تدعيما للنمو الاقتصادي و الاستقرار النقدي للبلد .

و مما سبق يمكن تلخيص و وظائف البنك المركزي فيما يلي:

1-البنك المركزي بنك الدولة:

[1] صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله، "اقتصاديات النقود و البنوك"، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة، ص 155 .

تحتفظ الدولة بودائعها لديه فهو يتابع الحساب الجاري للخزينة العامة يحصل شيكات تسديد الضرائب و الرسوم , و تحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام "دفع الرواتب , المعاشات , اعمال الدولة , و الجماعات المحلية" و يقدم مساعدات للدولة عند الحاجة .

2-البنك المركزي بنك الاصدار:

المصدر الوحيد للنقد الحقيقي في لاقتصاد فهو يصدر النقود الورقية و الامر بإصدار النقود المعدنية من قبل الخزينة العمومية , كما ان له قدرة السيطرة على حجم الائتمان بواسطة التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية مقابل الودائع و بالتالي يتحكم في سعر الفائدة لتحقيق التوازنالكتلة النقدية في المجتمع .

3-البنك المركزي بنك البنوك :

فالبنك المركزي يسير الحسابات الجارية للبنوك الاخرى , و يحقق التوازن بين الوحدات المالية و ذالك بخلق النقود القانونية [1] عند الضرورة لتمويل الارصدة السلبية لمختلف الدوائرالنقدية, فهو يراقب بطريقة مباشرة و غير مباشرة البنوك الاولى الاخرى حيث يحدد لها الاحتياطي القانوني.

جانب مهمة تحقيق ثبات الاسعار فهو يحتفظ بمسؤولية ضمان انسجام عمل النظام المصرفي و نظام الدفع , كما ان للبنك المركزي السلطة على الكتلة النقدية لأنه يتحكم في

[1] نفس المرجع السابق ، ص 160.

سيولة عمل البنوك فهو المقرض الاخير تلجا اليه البنوك في حالة نقص السيولة , اذا هو الوحيد الذي يمكنه تزويدها بالنقود القانونية وفق سياسة يرسمها بنفسه .

المطلب الثالث : البنوك المركزية و الاصلاح المصرفي

يتمثل النظام المصرفي لأية دولة في نمط من التنظيم و الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف اشكال النقود فيما بينها كما يسعى الى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية .

و تجدر الاشارة هنا المكونات الجهاز المصرفي تختلف من بلد الى اخر , حسب درجة التقدم الاقتصادي بوجه عام , ونوع التنظيم الذي تعمل في ظله مختلف وحدات النظام المصرفي . و عموما فان اي نظام مصرفي لابد أن يشتمل على بنك مركزي , و البنوك بمختلف انواعها , بالإضافةالى مؤسسات مالية اخرى .

و لهذا قد استدعى النظام المصرفي ادخال مجموعة من الاصلاحات خاصة في الجزائر و الهدف من ذلك تسير النظام المصرفي بشكل محكم .

و من أهمالإصلاحات المصرفية[1] :

1-1 المرحلة الاولى قبل الاصلاح 1971

في هذه الفترة اخذت السلطات الجزائرية اجراءات طارئة تمثلت في عزل الخزينة العمومية عن الخزينة الفرنسيةابتداء من 1962/08/29 كما تأسس البنك المركزي في 1963/11/13 بموجب قانون (62-144) , وتم انشاء الصندوق الوطني للتنمية في

[1]طاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 64.

1963/05/07 بموجب قانون (63-165) كما تم اصدار العملة الوطنية في 1964/10/04 و تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في نفس السنة بموجب قانون (64-227)

و لقد اتخذ قرار تأميم القطاع البنكي سنة 1966 الذي تولدت عنه بنوك عمومية , كما ظهرت فكرة التخصيص البنكي بعد انشاء البنوك الجديدة فتأسس

البنك الوطني الجزائري في 1966/06/13 و هو ثاني البنوك التجارية و نشا البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/01 لموجب مرسوم (67-204) و من اهم سلبيا ت هذا النظام الاحتكار في قطاعات عديدة للعمليات البنكيةالمتنوعة.

1-2 النظام البنكي الجزائري بعد اصلاح1971 :

الاصلاح المالي للمنظومة البنكية جاء لتحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية و التي تمثل في قروض بنكية متوسطة بواسطةاصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي و كذا البنوك الخارجية و تتم بهذا عملية تمويل المؤسسات العمومية عن طريق التوظيف ,كما تمنح قروض الاستثمار المؤسسات التي سجلت استثماراتها في الخطة اما قروض الاستغلال فتقدم على اساس المخطط السنوي[1] التقديري للتمويل.

و ابتداء من سنة 1978تم التراجع على المبادئ التي جاء بها الاصلاح 1971 فتم بذلكالغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية المتوسطة , و حلت الخزينة النظام

[1]نفس المرجع ، ص 66.

البنكي , كما ظهرت في 1982/03/13 بمقتضى مرسوم (82-206) بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

كما ظهرتفي 1985/04/30 بنك التنمية المحلية مرسوم (85-85) و ذلك تبعا لإعادة هيكلية القرض الشعبي الجزائري .

1-3 النظام البنكي ضوء الاصلاحات 1986 وقانون 1988

لقد كان قانون (86-12) الصادرة 1986/07/19 المتعلق بنظام البنوك (محتوى اصلاح الوظيفة البنكية) و خلاصة تبني مبادئ عامة و قواعد كلاسيكية للنشاط البنكي , و في هذا الاطار تم صنع الاستقلالية للبنوك تماشيا مع التنظيم الجديد الاقتصاد و المؤسسات , و قد جاء قانون (88-06) الصادر في 1988/01/12 المعدل و المتمم لقانون (86-12)السالف الذكر ليعطي بذلك الاستقلالية التامة للبنوك.

1-4 النظام البنكي بعد اصلاح 1990

اهم ما جاء به هذا الاصلاح قانون (90-10) الصادر في 1990/04/14 و قد جاء بجملة من المبادئ :

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقة.
- الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة.

– الفصل بين الدائرة الدولة و دائرة القرض .

–انشاء سلطة نقدية وحيدة هي البنك المركزي .

–وضع نظام بنكي على مستوبين.

وعلى اثر هذا الاصلاح و بموجب ها القانون سمح بإنشاء بنوك خاصة من اهم هذه البنوك ما يلي :

بنك الاعمال الخاص: (بنك الاتحاد L'UNION BANK) :

انشا في 1995/05/07 بمساهمة رؤوس اموال خاصة او اجنبية.

بنك البركة :تاسس في 1990/12/06 هو بنك يساهم في راس ماله بنك البركة العالمي لجدة بنسبة 49% و بنك الفلاحة و التنمية الرئيسية نسبة 51 %

بنك الخليفة:اول بنك تأسس برؤوس اموال خاصة جزائرية و كان ذلكفي مارس 1998 من طرف مجلس النقد و القرض , لكن تعرض هذا البنك لفضيحة , فأفلس على اثر ذلك وأغلقت ابوابه .

بنك تجاري مختلط:انشا في 1989/06/19 من البنك الخارجي الليبي بمشاركة كل من :

القرض الشعبي الجزائري[1] البنك الخارجي الجزائري

*البنك الوطني الجزائري * البنك الفلاحي للتنمية الريفية

من مهامه :

[1]نفس المرجع ، ص 68.

*تحقيق كل العمليات المالية و التجارية بالعملة الصعبة

*تمويل الاستثمارات و التنمية التجارية في المغرب العربي

بنك SOCIET GENERALE:

هو بنك فرنسي عالمي له فروع عديدة بمختلف دول العالم ايضا في الجزائر ما يميز هذا البنك هو خدمةWestern union

لتحويل الاموال عبر العالم و التي تعتبر الخدمة الاكثر نجاحا من طرف البنك بعد بريد الجزائر.

بنك NATIXIX:

هو بنك فرنسي تجاري و استثماري تم انشاؤه في نوفمبر 2006 من الاندماج في ادارة الاصول و العمليات المصرفية الاستثمارية.

بنكBNP PARIBAS:

فرنسي ظهر في 23 ماي 2000 من اندماج بنك باريس و يشكل جزءا من مؤشر CAC40.

بنك الخليج AGB :

هو بنك خليجي دخلت الجزائر برأسمال قدره 10 مليارات دينار جزائري بدء عملياته في مارس 2004 ومن مهامه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية للجزائر و تطوير الخدمات المالية[1].

بنك ABC الجزائر :

بنك ABC في الجزائر يعد اول مصرف دولي خاص مرخص بموجب قانون بالجزائر في سبتمبر 1998 يقدم المنتجات و الخدمات المالية لتمويل تجارة دولية.

1-5تعديل سنة 2001 : في الفترة التي بدأت الصلاحيات تتداخل بين وزير المالية و محافظ لبنك الجزائر, رغم ان قانون النقد و القرض فصل في ذلك ,جاء الامر الرئاسي المعدل لقانون النقد و القرض من طرف رئيس الجمهورية الصادر في 27 فيفري 2001 ويتضمن التعديل التالي:

*عدم تحديد عهدة محافظ بين الجزائر مع امكانية تنحيه بأمر من رئيس الجمهورية بعد ما كانت عهدته محددة ب 06 سنوات.

*فصل مجلس ادارة بنك الجزائر عن مجلس النقد و القرض مع اضافة ثلاثة اعضاء لهذا المجلس ليضم ذلك 10 اعضاء بدلا من 7 اعضاء و يقال ان من شان هذا القانون ان يحقق انسجاما بين السلطة التنفيذية و محافظ بنك الجزائر لاسيما بعد فصل هذه السلطة من ادارة بنك الجزائر.

[1]نفس المرجع ، ص 69.

*اضافة الى ذلك اتخذت الدولة الجزائرية قرار اعادة رسملة البنوك التجارية عبر الخزينة العمومية لمسح ديون المؤسسات بتحويل جزء من مدخراتها نحو الجزائر.

*وتحضر الجزائر اجراءات جديدة لتسهيل تداول العملة الصعبة و تقلص من صلاحيات بنك الجزائر في ذلك من خلال[1] الغاء احتكار تسيير العملات الاجنبية.

1- 6تعديل سنة 2003:

الامر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424, و الموافق ل 26 اوت سنة 2003 تتعلق بالنقد و القرض ان رئيس الجمهورية اصدر الامر الاتي نصه في ثمانية كتب تحتوي على 143 مادة معنى كالتالي:

*الكتاب الاول : المبادئ العامة للنقد

*الكتاب الثاني : تحديد هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته

*الكتاب الثالث :تم فيه تحديد صلاحيات بنك الجزائر و عملياته

*الكتاب الرابع : تناول فيه مجلس النقد و القرض

*الكتاب الخامس :تم تحديد التنظيم المصرفي فيه

*الكتاب السادس : مراقبة البنوك و المؤسسات المالية

*الكتاب السابع : تناول فيه الصرف و حركات رؤوس الاموال

*الكتاب الثامن : تم تحديد فيه العقوبات الجزائية

[1]جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 25 أوت 2003 ، العدد 3866 .

1-7 تعديل سنة 2004 :

جاء هذا التعديل ضمن رقم 04-01 و المتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و التي يجب ان تحرره عند تأسيسها حيث جاء في المادة الثانية انه يجب على البنوك الخاضعة للقانون الجزائري ان تمتلك عند تأسيسهارأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الاقل مليارين و خمسمائة مليون دينار 250000000.

كما جاء في المادة الثالثة انه يجب على البنوك التي يتواجد مقرها الرئيسي في الخارج ان تمنع لفروعها التي رخص لها مجلس [1] النقد و القرض بعمليات مصرفية في الجزائر تخصيصا يساوي على الاقل الحد الادنى للرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المتنحية لنفس الفئة و التي تم بموجبها الترخيص و كانت من مخلفات هذا النظام سحب الاعتماد لكثير من البنوك المتخصصة مما ادى الى ضيف السوق البنكي الجزائري كما صدر مرسوم في 29 فيفري 2004 بقائمه البنوك المعتمدة من طرف الدولة في ديسمبر 2003.

المبحث الثالث: البنوك التجارية و علاقتها بالبنك المركزي

لم تعد النشاطات البنكية امرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين و لكنها اصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الافراد و المؤسساتو المنظمات و تتزايد اهميتها يوما بعد يوم بسبب مايشهده العالم من تحولات عميقة و في ظل هذه التحولات تسعى البنوك الى اتباع سياسة ناجحة تتعامل بها مع المستثمرين و مشاريعهم

[1] الجريدة الرسمية رقم 52 الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، ص 21/03 .

ففي هذا المبحث سنحاول دراسة تنوع هذه البنوك التجارية و الخاصية المميزة لها في ثلاثة مطالب:

المطلب الاول : ماهية و اهمية البنوك التجارية و الخاصية المميزة لها

المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك الاخرى

المطلب الثالث:علاقة البنوك التجارية بالجماهير

المطلب الاول : ماهية و اهمية البنوك التجارية و الخاصية المميزة لها

تعتبر البنوك التجارية من اهم انواع البنوك و اكثرها نشاط و ترتبط بها اوسع العمليات المصرفية ,اذ ان معظم الودائع تتركز لديها ,كما ان معظم القروض تمنح من خلالها و تؤدي معظم الخدمات عن طريقها و تحتل موجداتها و مطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام المصرفي ككل.

*البنوك التجارية تعد احدى اهم المؤسسات المالية خاصة في الدول النامية بحيث ان المصارف التجارية تعتبرها من اهم المصارف التي تؤدي و وظائ ف اساسية في الاقتصاديات المعاصرة .

*تعتبر البنوك التجارية اهم المؤسسات الوسيطة و وظيفته ا الاساسية قبول الودائع الجارية ,التوفير ولأجل من الافراد و المشروعات و الادارات العامة و اعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان (القروض) و الخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير المصرفية.

*البنوك التجارية مؤسسات مالية تتمثل طبيعة نشاطها في جمع و جذب مدخرات العملاء من ناحية و تعبئة هذه المدخرات وتوجيهها الى مصادر استثمارية محددة من ناحية اخرى لخدمة قطاع التجارة

*البنوك التجارية هي منشات مالية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب او الاجال و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي[1].

*وأخيرا سمية البنوك التجارية ببنوك الائتمان اذ هي ذات نشاط معين تتمثل في اقراض الاموال للغير غالبا ماتكون قصيرة الاجل و تخدم قطاع التجارة و يعتمد هذا النوع من البنوك في تكوين اصوله على ودائع الافراد و تكمل الفائدة الممنوحة للزبائن و الفائدة

[1] حسن خلف فليح , "النقود و البنوك",عالم الكتب الحديث ,الاردن , طبعة اولى ,2006 ,ص323

المحققة بالفرق بين الفائدة الممنوحة للزبائن و الفائدة المحققة من وراء الاستثمار او استخدام هذه الاموال عن طريق الاقراض.

وظائف البنوك التجارية:

تتلقى البنوك التجارية سمعتها من خلال الوظائف الهامة التي تؤديها , حيث ان تطورها و تطور الاقتصاد بشكل عام فرض عليها تطوير خدماتها ووظائفها و التي تنقسم الى وظائف كلاسيكية ووظائف حديثة تساهم هذه الوظائف بشكل او بأخر في خدمة التنمية الاقتصادية و من بين هده الوظائف الكلاسيكية :

ا-وظائف كلاسيكية:

1-قبول الودائع:

تعتبر البنوك مكان تتجمع فيه الاموال التي يودعها الافراد و المؤسسات (اصحاب الفائض في المال)وتكون تحت تصرف البنك لقاء الاعتراف بالدين و تتمثل ودائ ع البنك التجاري في الانواع التالية:

1-ا **-حسب الملكية**:نجد ودائع خاصة بالأفراد و الشركات ودائع حكومية وودائع مختلطة خاصة بالنظام المختلط.

ب-حسب المصدر : نجد الودائع الاولية التي تم ايداعها لأول مرة و الودائع المشتقة التي تخلق من الودائع الاولية.

ج-حسب المدة الزمنية:نجد

1 الودائع تحت الطلب (les dépôt a vue): هي تلك الودائع التي يتم سحبها من قبل المودع في أي وقت شاء و بدون إنذار تكون معدل فائدة اقل من ودائع الأجل و هنا البنك يكون مجرد خزينة يحتفظ بأموال الزبائن وتنقسم إلى[1]:

1-1حساب الصكوك (le compte de chaque) :المفهوم بالشيك وهو يفتح من اجل اقراض شخص معنوي لتلبية احتياجاتهم الاتية لسيولة او احتياجات المحفظة المالية ان حساب الصكوك يجب ان يصل رصيده دائن (+)اي موجب لصالح زبون بحيث لايستطيع إن يسحب إلا مما هو موجود فعلا من رصيد.

1-2 حساب الجاري (le comptecourant):يفتح لحساب رجال الأعمال من تجار و صناعيين باعتبارهم أشخاص طبيعيين أو معنويين وهو شبه حساب الصكوك لكنه يتميز انه مدين أي سلبي(-)بالنسبة للزبون و هذا يعني أن البنك يسمح له بالسحب على هذا الحساب و حتى لو لم يكن به أي رصيد.

[1]محمد زريفي، "القانون البنكي"، محاضرات لسنة 2016 تخصص بنوك و أسواق مالية.

2-الودائع لأجل (le dépôt a terme):

هي ودائع تختلف عن النوع السابق بكونها ادخارية بطبيعتها مجمدة بالنسبة لمالكيها اي لايحتاجون لها في الحال و كلها تدر فوائد على الزبون و عادة تسعى البنوك بنفسها عن طريق الاعلان و حافز الفائدة الى جلب الودائع لأجل و تنقسم الى:

2-1حسابات الاجل (le compte atherme):حساب ثابت في مدة معينة ولا يتم السحب قبل تاريخ الاستحقاق و يكون معدل فائدة كبير.

2-2اذونات الصندوق و اذونات الادخارية (les bons de caisse et les bons d'epargne):

هي بمثابة سندات لحاملها تتراوح مدتها مابين 3اشهر الى سنتين و هي اعتراف باستلام ودائع الاجل.

2-3الودائع على الدفتر (depot sur livret d'epargne):

يفتح لاجل اشخاص طبيعية و عملية السحب او التوظيف تتطلب [1] حضور شخصي حيث يتعامل بها بموجب دفتر خاص معايير لدفتر الشيكات .

2-منح القروض:

[1]جميل توفيق ,"اقتصاديات الاعمال و البنوك",دار الجامعات المصرية,ط اولى,2000,صفحة 202.

ان عملية منح القروض اساسها ائتمان و معناها وضع ثقة بين طرفين بنك و شخص عادي او طبيعي و هي تستلزم اذا عنصرين متلازمين اي عنصر الثقة و عنصر الوقت و تتمثل عملية القرض في اي بنك كمقترض يصنع اموالا تحت تصرف شخص اخر التزامات بالتوقيع كضمان احتياطي او كفالة .

اما الاشكال التي يمنحها من القروض فهي كالتالي :

ا-القروض الموجهة لتمويل نشاطات استغلال :

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة وهي تتكرر باستمرار مثل التموين التخزين الانتاج التوزيع و ترتبط هذه القروض بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة وتصنف الى :

ا-1 القروض العامة (قروض خزينة crédit de trésorerie)

ونجد فيها :تسهيلات الصندوق facilité de caisse

المكشوفla découvert

قرض الموسمcrédit de compagne

قروض الربطcrédit de relais

ا-2 قروض خاصة (crédit spécifique):

وهي موجهة لتمويل اصل معين من الاصول المتداولة و نجد فيها :

تسبيقات على البضائع avance sur marchandise

تسبيقات على الصفقات avances sur marché public

الخصم التجاري escompte commercial

ب-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

يمنح البنك هذه القروض للمؤسسات عند قيامها بعملية الحصول على وسائل انتاج ومعدات او عقارات مثل :اراضي ,مباني, صناعية ,تجارية و ادارية بهدف تحقيق اكبر عوائد. وتتمثل تلك القروض في:

ب-1 قروض متوسطة اجل :التي تنحصر مدتها مابين سنة الى 5سنوات

ب-2 قروض طويلة اجل : تزيد مدة استحقاقها عن 5 سنوات لتصل الى 25 سنة وتمنح لتمويل عمليات استمراريةٍ قيد التشغيل (انشاء مشروعات جديدة او توسعات استثمارية)

ج-قروض استهلاكية[1]:هي قروض الممنوحة للخواص بصفتهم مستهلكين و ذلك بغرض شراء سيارات او ادوات الكترونيات او غيرها من معدل التي تصنف حسب السلع التي يمكن ان نستفيد منها بعد فشل تجربة هدا النوع في الجزائر نظرا لاحتكار البنوك الاجنبية لهذا النوع وخوفا من مديونية العائلات الجزائرية قام المشرع الجزائري بإصدار قانون يسمح فيه للبنوك بإعطاء هذا النوع مع شروط جديدة اهمها ان يكون القرض مشجع لنتوج المحلي.

3-الاستثمارات المنجزة :

[1]نفس المرجع السابق صفحة 209.

من اهم الاستثمارات هي تكوين محفظة الاوراق المالية الخاصة بالبنك لتكون مصدر اضافي للسيولة و مواجهة المخاطر و لتحقيق الربح توظف مدخرات العملاء في خصم الاوراق التجارية , كما ان هناك اجتهادات لتطوير اداء البنوك و توجيهها نحو لاسلوب الحديث لاستثمار اموال العملاء وذلك باستثمارها استثمارا مشتركا في محافظ الاوراق المالية .

ا-استثمارات القروض التجارية :

استثمار الاموال في القروض القصيرة الاجل و حسب ماجاء في نظرية القرض التجاري في المدرسة الانجليزية المبينة على امرين كالتالي:

"ان البنك يتلقى موارده من مصادر قصيرة الاجل (ودائع تحت الطلب)لتجنب خطر نقص السيولة ولايمكنه تجميد الموارد في استثمارات طويلة الاجل"

ب-خصم الاوراق التجارية: وهي اوراق دين قابلة للتداول و هي من احسن الاستثمارات القصيرة الاجل و نجد نوعين منها [1]:الكمبيالة , و السند الادنى

ج-استثمارات في الاوراق المالية : تعتبر من اهم المصادر السيولة يلجا اليها البنك عند الحاجة و كذا التعظيم الربحية وذلك بالاستثمار فيها في الاسواق المالية و نجد من تلك الاوراق:

الاسهم (les actions)

السندات(les obligations)

[1]نفس المرجع السابق ص 212.

اذونات الخزينة(bons de trésorerie)

ب-الوظائف الحديثة:نلاحظ ان العمل المصرفي في الدول المقتصدة قد حقق قفزات عالية على الصعيد تقديم خدمات مصرفية مختلفة للمواطنين مما يحفزهم على التعامل مع الاجهزة المصرفية .و قد اعتمدت بنوك الدول المتقدمة على أساليب متنوعة و متطورة من أجل خدمة المواطن . ففي انجلترا تم استحداث مصارف تعمل ليلا نهارا لمدة 24 ساعة و تنجز كافة الاعمال المطلوبة من العملاء بالهاتف فقط بدون أي جهد يقدمها العميل و مجموعة من الانشطة المتكبرة ملخصة كالتالي :

*المساهمة في دعم و تمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الاولى

*المساهمة في تمويل المشاريع السكنية

*اصدار الشيكات السياحية

*تحصيل الاوراق التجارية . وشراء و يع الاوراق المالية لحساب العملاء

*خدمات الكمبيوتر الحديثة

*شراء وبيع العملات الاجنبية و العربية

*البنك الاليAUTO BANK

و من اهم الوظائف الحديثة للبنوك التجارية نسطرها كما يلي :

1- ادارة اعمال و ممتلكات العملاءgestion de patrimoine:

نلخص تعريفها في النقاط التالية :

*يدير الاموال الهلاء العقارية او المنقولة

*ينقد البنك وصايا العملاء و يدير تركاتهم , كما يرعى القصر من ابنائهم

*يقدم استشارات التي يحتاجونها بصفته يتمتع بالخبرة الممتازة

*يدير اموال صناديق العاملين منهم و اصحابه المعاشات

و يتمثل الاسلوب الحديث في استشار تلك الاموال عن طريق اشراكها في محفظة الاوراق المالية يكونها البنك مع امواله في صورة صندوق استشار مشترك يتخصص في التعامل في الاوراق المالية بيعا و شراء يديره النك باعتباره امنيا للاستثمار.

2-البطاقة الائتمانية:

تعتبر بطاقات الائتمان من الانشطة الهامة للبنوك و المؤسسات المالية اضافة الى انها اداة للوفاء و الدفع مثل الشيكات فإنها تمنح حاملها ائتمانا مصرفيا قصير الاجل و لهذا سمية ببطاقة ائتمان و هي مصنوعة من مادة بلاستك و مسجل على وجهها بيانات اساسية كالتالي :

*اسم و شعار الهيئة الدولية و اسم البنك المصدر

*رقم البطاقة

*اسم حامل البطاقة

*تارخ الاصدار

*تاريخ الانتهاء[1]

*شريط نمودج توقيع حامل البطاقة

*شريط مستطيل ممغنط بطول البطاقة لتسهيل ادخالها في الات للتحقيق من صحتها و عليه بيانات غير ظاهرية ولا تقرا الا بادخالها في النهايات الطرفية للكمبيوتر أو في آلات التحقق.

المطلب الثاني:علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

ان دراسة العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية تتلخص اساسا في القيود و حتى التسهيلات التي يقدمها لهذه الاخيرة و تعد كل من القيود المفروضة و التسهيلات ذات اهمية كبيرة بالنسبة للطرفين ,هذا لأنها تعمل على تحقيق اهداف السياسة النقدية ,وتوجيه البنوك التجارية في مختلف العمليات التي تقوم بها و نستطيع ان نستخلص تلك العلاقة فيما يلي :

1-في معظم الدول تلتزم البنوك التجارية بتكوين حد ادنى من الاحتياطي النقدي في شكل حسابات لدى البنك المركزي , يتمثل في نسبة من ودائع البنك التجاري والتي يديرها (اي الاحتياطات النقدية) البنك المركزي,و تتيح عملية الادارة هذه تبادل منفعة مختلفة بين الطرفين,فبالنسبة الى البنك التجاري فهو يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة حماية الاصول المودعين وهذا مايزيد من ثقة المتعاملين مع البنوك التجارية,اما بالنسبة للبنك المركزي فان

[1]محمد زريفي، "القانون البنكي"، محاضرات لسنة 2016 تخصص بنوك و أسواق مالية.

عملية ادارة الاحتياطي الالزامي تعد بمثابة نوع من الرقابة ,و التي تهدف الى تحقيق نوع من التوازن في العرض النقدي يتماشى مع متطلبات السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تطبيقها .

2-تعد عملية اصدار الاوراق النقدية,و التي يختص بها البنك المركزي,ذات اهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية [1].

3-ان البنوك المركزية تعمل في معظم الدول العالم على توجيه البنوك التجارية و الاشراف عليها و يتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي وتتبين فيما يلي:

*تنظيم وتحديد معدلات الفائدة بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة,وفرض رقابة كذلك على الائتمان بواسطة هذه المعدلات.

*الحجم الملائم والامثل لراس مال البنك,و الذي يحقق التوازن الامثل و الاستخدام الكامل لهذه الموارد.

*الاتجاهات الخاصة بالاستثمارحتى تتجنب البنوك التجارية التعامل في الاستثمارات غير المربحة.

4-ان عملية تحصيل الشيكات من قبل البنوك التجارية تمر في كثير من الاحيان بغرفة المقاصة لدى البنك المركزي في حالة وجود متعاملين من بنكيين مختلفين,و تعبر هذه الغرفة

[1]منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مركز الدلتا للطباعة، الطبعة الثالثة، 1996، ص 81.

عن العلاقة الموجودة بين البنك التجاري و البنك المركزي,حيث يقوم هذا الاخير بتسهيل عملية المقاصة بين البنوك[1].

5- من بين العديد من التسميات التي تطلق على البنك المركزي نجد اسم "بنك البنوك ويسمى كذلك نتيجة للعلاقة التي تربطه بالبنوك التجارية,و التي تشابة تلك العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والافراد,فغالبا ما تلجا البنوك التجارية الى البنك المركزي لطلب القروض,والتي تاخد شكل قروض مباشرة او اعادة خصم الاوراق التجارية مقابل عمولة يتحصل عليها البنك المركزي.

المطلب الثالث:علاقة البنوك التجارية بالجماهير

عالجت في هذا المطلب الى التعرف الى العلاقة بين ابعاد جودة الخدمة المصرفية و رضا العملاء في المصارف التجارية بحيث تعددت و اختلفت الخدمات من بنك الى اخر حسب كل دولة و لهذا تخصصت في دراسة ابعاد الاختلاف في البنوك التجارية الجزائرية. حاليا النظام البنكي الجزائري يتكون من اكثر من 20 بنك تجاري و 3 مكاتب تنفيذية للبنوك الكبرى الاجنبية.

يتم عادة تقسيم البنوك التجارية في الجزائر الى بنوك عمومية و بنوك خاصة (محلية و اجنبية)و بنوك مختلطة من بينها :

1- البنوك العمومية[1] :

[1]نفس المرجع السابق ، ص 87.

ا- البنك الوطني الجزائري BNA:

تأسس بموجب المرسوم 66/78 الصادر في 1966/06/13 ليحل محل 71 وكالة تابعة للبنوك الفرنسية المحلية و يعتبر اول بنك تجاري عمومي.

ب-القرض الشعبي الجزائري CPA:

تأسس القرض الشعبي الجزائري بالمرسوم الصادر 1967/05/14 براس مال قدره 50 مليون دينار ويعد ثاني بنك تجاري من حيث النشأة

ج-بنك الجزائر الخارجي BEA:

تأسس بموجب القانون 67/204 بتاريخ 1967/10/01 براس مال قدره 20 مليون دينار,وهو بنك ودائعي تجاري عمومي و يعتبر تاسس بمثابة حلقة اخيرة من حلقات التأميم المصرفي و يشتمل البنك على قسمين :

*قسم للائتمان (ودائع و قروض)

*والأخر للعمليات الخارجية من تمويل للصادرات و الواردات و تعتبر اكبر الشركات الصناعية.

د- بنك التنمية المحلية BDL :

تأسس بموجب المرسوم 85/85بتاريخ 1985/04/30 براس مال قدره نصف مليون دينار,مقره العالم بسطاوالي وهو ثاني بنك تجاري متخصص انبثق عن هيكله CPA

[1]محمد زريفي، "القانون البنكي"، محاضرات لسنة 2016 تخصص بنوك و أسواق مالية.

هـ- بنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR: (بنك متخصص)

تأسس هذا البنك [1] بموجب قرار 82/206 بتاريخ 1982/03/13 وذلك بعد اعادة الهيكلة التنظيمية و المالية للقطاع المصرفي وكان راس مال البنك يقدر ب 01 مليار دينار و يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي,وهو بنك متخصص في الزراعة اي كل مايتعلق بالزراعة من انشطة ممهدة ومتممة للزراعة وكذا الصناعات الزراعية اضافة الى تشجيع كل ماهو تقليدي في الريف.

و- البنك الجزائري للتنمية BAD(بنك ادخاري استثماري)

تأسس بموجب قانون 63/165 مؤرخا في 1963/05/07,براس مال قدره 100 مليون دينار واخذ شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي باسم الصندوق الجزائري للتنمية,وقد الحقت به اربع مؤسسات خاصة بالائتمان المتوسط الاجل و مؤسسة الائتمان الطويل الاجل

وقد انشئ هذا البنك بقصد منح قروض متوسطة وطويلة الاجل,فهو بنك لتنمية متخصص في تمويل او تكوين او تجديد راس مال ثابت .

ص-الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP:

تأسس بموجب المرسوم 64/227 مؤرخا في 1964/08/10 لكي يحل محل la caisse de solidarité des de parement et de commune Algérie

[1]محمد زريفي، "القانون البنكي"، محاضرات لسنة 2016 تخصص بنوك و أسواق مالية، ص45

ويدير هذا الصندوق ثلاث انواع من الموارد هي:

1-اموال الادخار

2-اموال هيئات محلية

3-اموال منتسبي الهيئات المحلية و المستشفيات

وتستخدم كل هذه الموارد في :

*تمويل الاسكان[1]

*اقراض الهيئات المحلية

*اقتناء سندات التجهيز العمومي التي تصدرها الخزينة في حالة وجود فائض لدى الصندوق

س- البنوك الخاصة les banques privées

اما بالنسبة للبنوك الخاصة فانظر صفحة 14 مطلب الثالث من الفصل الثاني.

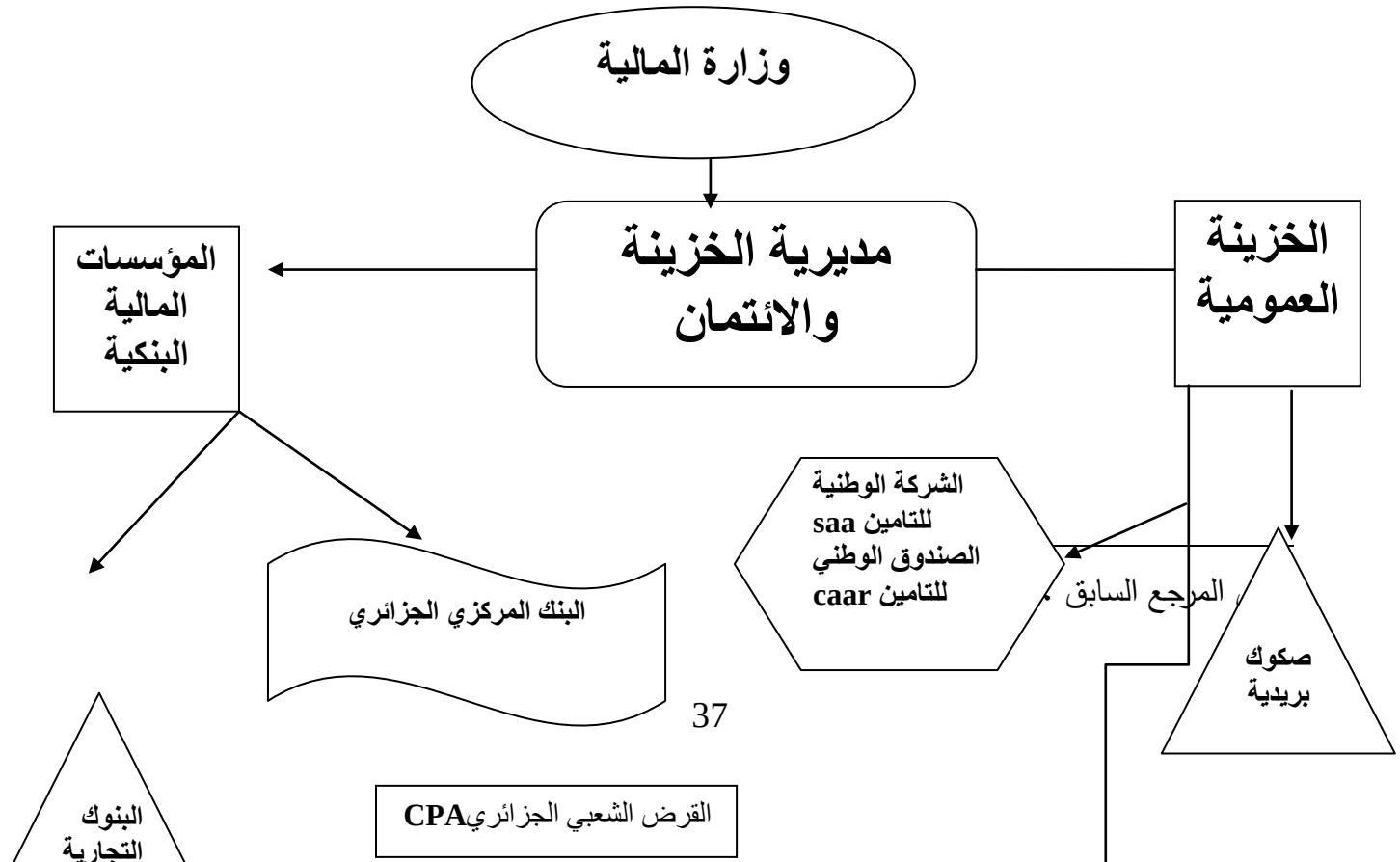

خاتمة الفصل:

وكخلاصة لما سبق عرضه في هذا الفصل نقول ان الخدمات المصرفية تعتبر احد اهم الانشطة الاقتصادية في اي دولة,اذا ان درجة الطلب عليها تدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد,اما عرضها فهو يعمل على تحقيق رفاهية المجتمع,لذا نجد النشاط المصرفي يتاثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة,حيث انتقلت البنوك من تقديم خدمات تقليدية

محصورة في الايداع و الاقراض الى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية و غير المصرفية,كما ان تقديم هذه الاخيرة لم يعد يستفيد من حماية الدولة فلقد اصبح السوق هو المسؤول عن تحديد نوعية التوجهات البنكية في مجال تقديم الخدمة المصرفية,ويعتبر هذا التطور الذي شهدته المنظومة البنكية ضرورة فرضتها التغيرات الاقتصادية المختلفة خاصة العولمة و التطورات التكنولوجيا في مجال الاعلام و الاتصال.

الفهرس

كلمة شكر

اهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول :عموميات حول النظام البنكي و هيكلته

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن نشأة و خصائص البنوك.....02

المطلب الأول :نشأة و تطور البنوك **03**

المطلب الثاني :مفهوم البنك و طبيعة عمله.....**05**

المطلب الثالث:انواع البنوك ووظائفها.....**06**

المبحث الثاني:المصرف المركزي كبنك للبنوك ووظائفه.....09

المطلب الأول : خصائص البنوك المركزية **10**

المطلب الثاني :وظائف البنك المركزي **12**

المطلب الثالث:البنوك المركزية و الاصلاح المصرفي.....**15**

المبحث الثالث : البنوك التجارية و علاقتها بالبنك المركزي 22

المطلب الأول:ماهية و اهمية البنوك التجارية و الخاصية المميزة لها.....**23**

المطلب الثاني:علاقة البنك المركزي بالبنوك اخرى.....**32**

المطلبالثالث:علاقة البنوك التجارية بالجماهير.....**34**

الفصل الثاني :دور وأهمية البنك المركزي في الاشراف و الرقابة على اعمال البنوك التجارية

المبحث الأول : الاطار العام للرقابة المصرفية 41

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المصرفية و اهميتها.....**42**

المطلب الثاني : أنواع الرقابة المصرفية وسائلها وطرق تنفيدها.....**44**

المطلب الثالث :الاهداف الجوهرية للرقابة المصرفية.....**51**

المبحث الثاني : الية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية 54
المطلب الأول :الاشراف والرقابة على استقرار النظام المصرفي.....**55**
المطلب الثاني :دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل.....**65**
المطلب الثالث : الرقابة على اداء البنك التجاري كوسيط مالي و منتج.....**76**
المبحث الثالث : الاساليب و الاليات الداخلية و الخارجية للرقابة المصرفية.....78
المطلب الأول :الرقابة المصرفية و علاقتها بالسياسة النقدية **79**
المطلب الثاني :اسلوب الرقابة الداخلية و الياتها.....**82**
المطلب الثالث :اسلوب الرقابة الخارجية و الياتها **87**

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لوكالة سيدي بلعباسBNA

المبحث الأول : الاطار العام للبنك الوطني الجزائري BNA.....91
المطلب الأول : عموميات حول البنك الوطني الجزائري **92**
المطلب الثاني : اهداف البنك الوطني و مهامه.....**97**
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي ل BNA على مستوى التراب الوطني.....**98**
المبحث الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي بلعباس.....105
المطلب الأول : التعريف بوكالة سيدي بلعباس واهداف هيكلها التنظيمي.....**110**
المطلب الثاني :وظائف ونشاط طبيعة العمل في الوكالة 773.....**112**
المطلب الثالث : علاقة الوكالة بالبنك الجزائري الجهوي و علاقته بالبنك المركزي....**113**
المبحث الثالث : المراقبة من طرف البنك المركزي نحو الوكالة 115
المطلب الأول : العناصر المتكلفة بالرقابة على الوكالة **116**
خاتمة.....**119**
قائمة المراجع

إهـــداء

الحمد لله على نعمته وشكره على ما بلغنا به راجين رحمته وحسن ثوابه

الدعوة أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به

الخلق و أن يضع ثوابه في ميزان حسناته

هي لحظات تصادر فيها الأشياء ولا يبقى سوى كلمات للذكرى

هي لحظات من الحياة يتوقف فيها القلم كي يحظى هو الآخر معاني

الحب و الأمل

إلى من يعجز القلم عن وصفهما وتعجز الأوصاف على نعتهما أعجز عن رد

جزيلهما إلى من قال فيهما الله تعالى:

"وقضى ربك أن تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا...."

إليكما "**أبي**" و "**أمي**"أطال الله في عمرهما

الى كافة عائلة بوقرن و بالخصوص الخالة "نجاة" والتي كان لها دور جد فعال

في اتمام هذه المذكرة بدون نسيان العم عبد القادر وابنائه

كمال . احمد . محمد .مريم

ولاانسى جميع الاصدقاء والى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل ولو بكلمة

طيبة.

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:قال رسول الله عليه الصلاة وسلام

"من لا يشكر الناس لايشكر الله " رواه الترميذي

ومن هذا المنطلق أتقدم بالشكر الجزيل أولا وأخيرا إلى المولى

عز وجل الذي يقول في محكم تنزيله:

"لئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

فعرفانا بالجميل وإقرارا بالفضل لا يسعنا إلا أن نقدم جزيل الشكروالعرفان

والتقدير لفضيلة الأستاذ المحترم:

"مختارعريس"

لقبوله الاشراف على المذكرة و على النصائح و التوجيهات التي قدمها لأجل

تقويمها

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب ومن بعيد

لإتمام هذه المذكرة

المبحث الاول : الاطار العام للرقابة المصرفية

تمهيد:

تتبع اهمية رقابة البنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين و المستثمرين , و لارتباطه الوثيق مع بقية الانشطة الاقتصادية واسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

وتتبع اهمية رقابة البنوك في صحة المعلومات المقدمة للحفاظ على النظام النقدي والاقتصادي بشكل عام, و المحافظة على حقوق الاطراف الذين تربطهم علاقة بالبنك, وتمثل في نفس الوقت اساس يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات رشيدة .

و على ذلك فلقد قسمت المبحث الاول الى ثلاث مطالب ندرس فيه بالتفصيل كيف تكون المراقبة من مفهوم و نوعيه و اهداف جوهرية و تكون كما يلي :

المطلب الأول : مفهوم الرقابة المصرفية و اهميتها .

المطلب الثاني : انواع الرقابة المصرفية و سائلها و طرق تنفيذها.

المطلب الثالث : الاهداف الجوهرية للرقابة المصرفية.

المطلب الاول : مفهوم و اهمية الرقابة المصرفية

الحديث عن الرقابة المصرفية يلزمنا التوقف اولا عند مفهوم الرقابة بشكل عام حيث يوجد اتفاق عام على تعريف الرقابة وهو تعريف "فايول " على انها "تتمثل في التحقيق مما اذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة ,و التعليمات الصادرة و للمبادئ التي تم اعدادها , ومن اهدافها توضيح نقاط الضعف و الاخطاء بغرض منع تكرارها " و عليه فعملية الرقابة تسمح للإدارة بالقيام بالتصحيحات الضرورية في حالة الابتعاد عن ماهو وارد في الخطط و القرارات .

يمكن ادراج مفهوم "الرقابة المصرفية " التي يمارسها البنك المركزي , باعتباره اعلى سلطة نقدية و الرقيب الاول على النشاطات القطاع المصرفي عامة و البنوك التجارية خاصة , كونها مجموعة الضوابط و القواعد و النظم التي تحكم و تقيد اعمال و عمليات المنظمات المصرفية و تنظم المهنة , بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع افضل معدلات للنمو الاقتصادي , وحرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك توصلا الى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية و اخيرا حماية لمصالح المدخرين و المستثمرين و المساهمين و المحافظة على حقوقهم .

وتعد الرقابة السليمة شرطا اساسيا لاستمرارية البنوك , و التأكيد على سلامة مراكزها المالية بتجنيبها المخاطر مع تحقيق فعالية الاداء , و بالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ككل, ويتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة في كونها تهدف الى التحقق مما اذا

كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة و للتعليمات الصادرة و للمبادئ التي تم اعدادها و هناك اربعة عناصر اساسية للرقابة و تتمثل فيما يلي :

اولا :ان الرقابة تحدد المعايير كالأهداف و الخطط و السياسات التي تستخدم كمرشد للأداء

ثانيا : الرقابة تقيس النشاط الجاري (الاداء) كميا كلما امكن ذلك.

ثالثا : ان الرقابة تقيم المدخلات و الاداء الجاري حسب الاهداف و الخطط و السياسات كمعايير.

ويعتبر تقييم الاداء جزءا اساسيا من الرقابة و الذي يكشف عن ثلاثة ابعاد رئيسية وهي :

***مدى الفعالية** :المقارنة بين النتائج المحققة و الاهداف الموضوعة سلفا .

***مدى الكفاءة**: تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بمقارنة المعدلات المحققة بالمعايير الموضوعة مسبقا

***مدى التطور** :تقييم القدرة على استيعاب التطورات و المستحدثات الجديدة و معاصرتها سواء المتعلقة بالجانب التكنولوجي او الاداري وذلك بفحص النظم و الاساليب التقنية و الادارية [1]المطبقة.

رابعا : ان الرقابة تتخد الاجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية كذلك فان فعالية العمليات الرقابية تتطلب مراعاة الشروط التالية :

*ان يكون النظام نظاما اقتصاديا , و يعمل على ايصال المعلومات للمستويات الادارية .

[1] **محمد سويلم ,"ادارة البنوك و البورصات المالية "دار النشر الاسكندرية,1999,صفحة 238-239**

*ان يساهم في تصحيح الاداء بما ينسجم مع الاهداف المرسومة .

*ان يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب النشاط الحيوية و الهامة للمنشاة.

*ان يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الانشطة بحيث لا تظهر انشطة رقابية اكثر من اللازم في بعض المجالات و اقل من اللازم في مجالات اخرى [1] .

المطلب الثاني :انواع الرقابة المصرفية وسائلها و طرق تنفيذها

1-انواع الرقابة:

يجب على الايطار العام للرقابة ان يهدف الى الحفاظ على الاموال , وتحديد نتائج الانشطة و المراكز المالية , و التحقق من تحقيق الاهداف لمختلف الوحدات ,واكتشاف فرص تحسين المعدلات المحددة , وما ينتج عن ذلك من امكانيات تعديل ,او تغيير الخطة على كل المستويات.

وبناءا على هذا يمكن تقسيم الرقابة الى :

1 1 الرقابة الكمية :

هي الرقابة الخاصة بكمية الائتمان وسعره , و تتضمن الحدود التي تلتزم بها البنوك التجارية بالنسبة لحجم القروض التي تمنحها و سعر الفائدة التي تقرض به اعتمادا على استخدام السوق للتعديل النقدي.

[1] نفس المرجع السابق ص 239

1 2 الرقابة النوعية :

تتضمن وضع حدود لأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان الموجة لقطاع او قطاعات ما , وكذلك تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الانشطة كما و نوعا ووضع قيود على استثمارات المصارف التجارية و قصرها على الاستثمارات التي يتوافر فيها عنصري الضمان و السيولة.

1 3 الرقابة القانونية و الادارية :

يقصد بها الرقابة التي تتم عن طريق الاحكام التي تلتزم البنوك بنشر قوائمها المالية في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع و المساهمين على حقيقة المركز المالي لهذه البنوك في فترات متقاربة و منتظمة .[1]

1 4 الرقابة المالية :

والهدف منها الحفاظ على الاموال من سوء الاستخدام , وذلك عن طريق التحقق من الالتزام بالإجراءات وقواعد العمل المحددة سلفا , وكذلك التأكد من صحة و سلامة تحديد نتائج اعمال الوحدات و مركزها المالية.

1-5 الرقابة على الاداء :

و الغرض منها التأكد من تحقيق الاهداف المحددة , و عدم الانحراف عن معدلات الاداء المتضمنة في الخطة.

[1] جميل توفيق ,"اقتصاديات الاعمال و البنوك",دار الجامعات المصرية,ط اولى,2000,صفحة 327

1 6 الرقابة على الكفاءة :

و تهتم باكتشاف فرص تحسين معدلات الاداء المحددة , وما يتبع ذلك من مراجعة للخطة.

وفي هذا المجال اوضح لنا "رامنشاندرا" بان الرقابة فيما يتعلق بمتابعة الاهداف تتضمن العمليات التالية :

*تقييم الكفاءة .

*مقارنة الكفاءة الفعلية مع اهداف الخطط و السياسات و المعايير الموضوعة.

*تحليل الانحرافات عن هذه الاهداف و السياسات و المعايير.

*اتخاذ الاجراءات التصحيحية كنتيجة للتحليل.

*متابعة تقييم فعالية الاجراءات التصحيحية .

*مد عملية التخطيط بالحقائق لتحسين مستويات الاداء مستقبلا.[1]

2-طرق تنفيذ الرقابة المصرفية :

تتبع البنوك المركزية ثلاثة طرق لتنفيذ رقابتها و لتحقيق اهدافها وهي :

2-1 الرقابة المكتسبة :

تتم عن طريق دراسة البنك المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من البنوك الخاضعة لرقابته و اشرافه للتعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف.

[1] نفس المرجع السابق صفحة 328

من بين هذه البيانات :

*عناصر الاصول و الخصوم التي تمثل المركز المالي للبنك

*حساب الارباح و الخسائر و الميزانية

حيث تقوم البنوك عادة بموافاة البنك المركزي بكل هذه المعلومات و البيانات او بعضها وعلى فترات دورية تبعا لمقتضيات العمل و لمتطلبات البنك المركزي .

2-2 الرقابة الميدانية :

يجريها البنك المركزي عن طريق ايفاء مندوبية بالتفتيش الى البنوك للإطلاع على السجلات و المستندات الخاصة بها وذلك بغية التحقق من :

*صحة البيانات المقدمة

*صحة تنفيذ العمليات المصرفية و سلامتها بما يتفق مع القوانين و التعليمات الصادرة عن البنك المركزي و بما يتماشى مع الاعراف المصرفية.

*التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية و تحديد التغيرات في هذا النظام اذا وجدت .

*تقييم اداء البنوك من خلال دراسة اوضاعها وأهمية التأكد من وجود سياسة ائتمانية مكتوبة.

2-3 رقابة الاسلوب التعاوني :[1]

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجهها هذه الاخيرة لاتخاذ الاجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر , و ذلك في اطار قرارات جماعية يواجه بها الجهاز المصرفي مشكلاته و صعوباته .

وهذا الاسلوب ينمي روح التعاون بين السلطة النقدية ووحدات البنوك مما يجعلها تنفيذ القررات و التوجيهات التي اسفرت عنها الدراسة المشتركة.

3-وسائل الرقابة المصرفية :

لأداء وظيفتها الرقابية , تلجا البنوك المركزية الى استخدام سلطتها الشرعية على المؤسسات المصرفية عن طريق اللجوء الى بعض الوسائل اهمها :

3-1 منح التراخيص :

تعتبر الرقابة على منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة اولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية , وترجع اهميتها الى الاثر الذي ستعكسه زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي على نوعية الخدمات المصرفية وعلى زيادة حدة المنافسة غير السليمة لاجتناب الودائع , مما سوف يؤدي الى مخالفات و تجاوزات لتعاليم السلطة النقدية و التأثير على حسن اداء البنوك , و لعل من اهم شروط الحصول على موافقة مسبقة من السلطات المختصة هي: *وجود حد ادنى من راس المال المدفوع

[1] وجدي محمود حسين,"اقتصاديات نقود و بنوك ",دار الجامعة ,مصر ,2002,صفحة 230.

*وجود ادارة ذات سمعة و كفاءة جيدة و ان يكون البنك شركة مساهمة عامة وذلك دائما في ظل ظروف تسمح بمنح الترخيص.

2-3 مذكرات وتعليمات البنك المركزي :

يقوم البنك المركزي بإصدار مذكرات و تعليمات تنفيذا للقوانين و الانظمة و للتأكد من حسن سير اعمال البنوك , ويقوم المفتشو ن بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتاكد من التزام هذه البنوك بهذه التعليمات التي تهدف جميعا الى حماية و دعم الجهاز المصرفي و بالتالي حماية حقوق المودعين و الدائنين.

3-3 مراجعة و تحليل التقارير الدورية :

حيث توجب معظم قوانين البنوك المركزية [1] على البنوك المركزية على البنوك العاملة في الجهاز المصرفي تزويدها بتقارير شهرية تبين موجداتها و مطلوباتها بشكل مفصل , ويقوم المختصون بدراسة و تحليل المعلومات و البيانات الواردة و استخدام النسب المالية المختلفة و اعداد جداول مقارنة لكل بنك , خاصة فيما يتعلق بتطور الودائع و التسهيلات الائتمانية و محفظة الاوراق المالية و القروض و تطور النسب المصرفية لديه , و متابعة اية التطورات غير الطبيعية في اي بند من بنود الميزانية.

[1] محمد سويلم ,مرجع سبق ذكره صفحة 214

3-4 اعمال التفتيش على البنوك :

تهدف اعمال التفتيش الى الوقوف على حقيقة المراكز المالية للبنوك و تتبع سياستها الائتمانية و طرق تطبيقها , و التحري عن مدى التزام البنوك بالقوانين السارية و الانظمة الموضوعية و التأكد من وجود ادارة مصرفية سليمة , وتجدر الاشارة الى ان اهمية اعمال التدقيق الخارجي و التفتيش و الرقابة الخارجية على البنك التجاري ترجع الى ان كل من المدقق الخارجي و مفتش البنك المركزي يعتمد ان الى ابعد الحدود على وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي في البنك مما يوفر الوقت و الجهد و التكلفة ,كذلك فان اعمال الرقابة و التفتيش الخارجية تعتبر اعمالا مكملة و ليست بديلة للرقابة الداخلية ,حيث يرتكز التدقيق الداخلي على الرقابة الادارية الداخلية و يعمل كوسيلة انذار مبكر الادارة من خلال اكتشاف المشاكل قبل وقوعها , بينما يرتكز التدقيق الخارجي على صحة المعلومات و البيانات المحاسبية كما تعكسها التقارير و القوائم المالية , وهنا يبرز الدور الهام لمدقق الحسابات في اظهار الوضع المالي و تقرير ما اذا كانت حسابات البنك و بياناته المالية صحيحة و عادلة ويستلزم ذلك نظرة فاحصة و نافذة للأوضاع المالية للبنك خلال فترة التدقيق.[1]

[1] محمد سويلم ,مرجع سبق ذكره ,صفحة 215

المطلب الثالث :الاهداف الجوهرية للرقابة المصرفية

بعد فهمنا لطبيعة الدور الرقابي الذي تمارسه السلطات النقدية على البنوك الخاضعة لإشرافها , لابد من فهم الاهداف التي ترمي هذه الرقابة الى تحقيقها , ففي حقيقة الامر ينظر الى الرقابة المصرفية من طرف السلطة النقدية كونها اداة فاعلة في تحقيق نوعين من الاهداف الجوهرية:

أولا :يتعلق بطرف الرقابة صاحب السلطة و الاشراف وهو البنك المركزي , وهي تلك الاهداف المرتبطة بالسياسة النقدية .

ثانيا: يتعلق بطرف الرقابة الثاني الخاضع للرقابة و الاشراف و المتمثل في البنوك التجارية , وهذه الاهداف هي تلك التي ترمي الى تحسين الاداء المصرفي و رفع كفاءة البنوك .

من هذا العرض الوجيز لأهداف الرقابة و تطويرها نستطيع ان نقسم الاهداف الى مجموعتين رئيسيتين :***اهداف تقليدية**

***اهدافحديثة**

اولا:اهداف التقليدية:

1-التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و السجلات و مدى امكانية الاعتماد عليها .

2-اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من اخطاء او غش او تزوير .

3- تقليل فرص ارتكاب الاخطاء او الغش و ذلك عن طريق تدعيم انظمة الرقابة الداخلية للمنشاة و ما تحدثه زيارات المراقبة المفاجئة من اثر في نفوس الموظفين.

وعلاوة على الاغراض التقليدية اعلاه نجد ان الرقابة توفر للمنشاة المزايا التالية :

1-يطمئن اصحاب النشأة "المساهمون في الشركات المساهمة " على سلامة ادارة الشركة و سلامة اموالهم المستثمرة .[1]

2-يعتمد المديرون على الحسابات التي تتم مراجعتها في تقرير السياسة الادارية السليمة للحاضر و المستقبل و علاوة على ذلك تكتشف المراقبة على مواطن الضعف في النظم الادارية و خاصة نظم المراقبة الداخلية.

3-يعتمد الغير على حسابات المنشورة و الموقع عليها من المراقب في تقرير المركز المالي للمنشاة , فهي تطمئن الدائنين و حملة السندات على سلامة استثمار اموالهم

4-يسهل ربط الضريبة اذ غالبا ما يعتمد رجال الضرائب على الحسابات التي تمت مراجعتها بواسطة احد المحاسبين الموثوق بهم.

6-كثيرا مايقدم مراقب المنشاة خدمات اخرى معتمدة منها تنظيم السجلات و الدفاتر و احكام نظم المراقبة الداخلية و تصميم نظم المراقبة الحديثة مثل رقابة الميزانيات التقديرية و التكاليف المعمارية

[1] محمد عبد الفاتح الصيرفي,ادارة البنوك,دار المناهج للنشر,عمان الاردن,2015, صفحة 213

ثانيا :الاهداف الحديثة للرقابة

1-مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها للتعرف على ماحققته من اهداف و دراسة الاسباب التي حالت دون الوصول الى الهدف المرسوم.

2-تقييم نتائج الاعمال بالنسبة الى ما كان مستهدفا منها

3-تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق محو الاسراف في جميع النشاط.

4-تحقيق اقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ولكي تستطيع اجهزة التخطيط و الرقابة تحقيق عمليات المتابعة و الرقابة على المنشات وبالتالي تحقيق اهدافها , يجب ان تتوافر لديها بيانات على مدى تنفيذ تلك النشات للبرامج اول بأول , وان تكون قادرة على تحليلها و الاستفادة منها و ان تكون لها سلطة اتخاذ القرارات بما يمكن من تذليل اي صعوبات تعترض عملية التنفيذ , و ان[1] تكون على اتصال وثيق بكافة الاجهزة التنفيذية في الدولة و تستعين اجهزة التخطيط و الرقابة بعدد من المؤشرات المحاسبية للتعرف على مدى التنفيذ و قياس كفاية الوحدات و ذلك باستخدام عدة معايير و انماط محددة مسبقا للحكم على كفاية اوجه النشاط و على النتائج النهائية المستهدفة.

[1]نفس المرجع السابق صفحة 215

المبحث الثاني :الية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية

من ضروريات الرقابة المصرفية ممارسة البنوك المركزية لسلطتها القانونية على مستوى قياس مدى كفاءة البنوك التجارية في انجاز اعمالهم للحكم على مدى صواب القرارات المتخذة في صياغة سياستها الاستثمارية , و التمويلية و الوقوف على التأثير الفعلي للسياسات المعتمدة من قبل هذه النشات على السيولة و الربحية و الامان , مما يمكن من تحديد المركز المالي , و الموقف الاستراتيجي لها و يبقى الغرض من هذه الرقابة هو حرص السلطات النقدية على ضمان سلامة الجهاز المصرفي بمختلف هياكله.

وبهذا نقوم بتقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب آلا وهي :

المطلب الاول : الاشراف و الرقابة على استقرار النظام المصرفي

المطلب الثاني : دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل

المطلب الثالث : الرقابة على اداء البنك التجاري كوسيط مالي و منتج

المبحث الاول : الاشراف و الرقابة على استقرار النظام المصرفي

ان هدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي الدولي و تقويته يستلزم درجة كبيرة من التجانس الرقابي على المستوى العالمي ومن التعاون في مجال الرقابة و الاشراف المصرفي و لتتم عملية الاشراف و الرقابة يجب ان تتبع مبادئ اساسية لرقابة مصرفية فعالة و هي كالأتي :

المبدأ الاول :الشروط المسبقة لضمان رقابة مصرفية فعالة

يتعرض هذا المبدأ لبعض النقاط المسلم بها و لكنها تبقى على قدر كبير من الاهمية و يتعلق الامر بالظروف الواجب توفرها لتمكين الرقابة المصرفية من العمل بصورة جيدة و تشمل تلك الشروط مايلي :

*ضرورة توافر سياسات اقتصاد كلية سليمة , وغيابها سوف يجعل مهمة محافظي البنوك المركزية شبه مستحيلة .

*توافر قدر كاف من المرونة للتمكن من حل مايطرا من مشاكل في البنوك على النحو فعال ووجود مستوى ملائم من الحماية التي يوفرها النظام للوقاية من ازمات الثقة.

ويعرض هذا المبدأ الخصائص التي يتعين توفرها في هيئة رقابية فعالة حتى تستطيع القيام بمهامها وفقا لأرقى المعايير الدولية و تتخلص فيما يلي :

*وجود اطار متماسك وواضح الاهداف و المسؤوليات الخاصة بالهيئة المكلفة بالرقابة على المؤسسات المصرفية.

*اكتساب موارد كافية ومهارات كفاءة و توفير التكنولوجيا الملائمة لعمل موظفي الهيئة الرقابية .

*ضرورة وجود اطار للقوانين المصرفية يمكن المراقبين من وضع قواعد احترازية بطريقة مرنة , وجمع المعلومات و تطبيق العقوبات عند عدم الامتثال لتلك القواعد.

*توفير حماية قانونية للمراقبين من حيث المسؤوليات الشخصية و المؤسسية عند اتخاذ اي نوع من الاجراءات الرقابية[1] .

*توافر القدرة على مشاركة المعلومات مع منظمين اخرين مع حماية سرية هذه معلومات .

مبدا من 2 الى 5: عملية الترخيص للبنوك و الهيكل

تتناول هذه المبادئ مجموعة من القضايا الهامة على رأسها :

*تحديد الانشطة المباحة للمؤسسات المرخص لها بالعمل داخل النظام المصرفي بما في ذلك الشرط الذي يقضي بان جميع المؤسسات التي تقبل الودائع من الجمهور مثل البنوك يجب ان تخضع للرقابة.

*الحاجة لمنح كل الصلاحيات و السلطة الازمة للمراقبين لرفض اي تغيرات في الملكية او في راس مال البنك .

[1]Perspective économique :les principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace revue électronique volume 3 n°4-aout -1998

*الحاجة لمنح المراقبين السلطة الازمة للحد من قدرة البنوك على الشروع في عمليات شراء كبرى او قيامها باستثمارات هامة.

مبدأ من 6 الى 15 :قواعد و متطلبات الرقابة المصرفية و الحيطة المالية

هي اكثر الاقسام تعقيدا من الناحية الفنية , و تشمل على الترتيبات الازمة للرقابة المصرفية المستمرة ,و يتعين عليها تقسيم سياسات كل بنك فيما يتعلق بمنح الائتمان , الاستثمار و ادارة المحفظة و التأكد من تتبعه لسياسات سليمة لتقييم نوعية الاصول الى جانب ضمان وجود نظام للمعلومات .

مبادئ من 16 الى 20 :اساليب الاشراف المصرفي

تنص هذه المبادئ على ان اي نظام فعال للرقابة المصرفية يعتمد على عدة مقومات اهمها:

*وجود تناسق كامل بين نظام الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية .

*وجود اتصال رسمي و بصورة منتظمة بين المراقبين و المسؤولين القائمين على ادارة البنوك .

*ضرورة امتلاك المراقبين لماهرات و كفاءة عالية في الاداء و معرفة واسعة بمختلف العمليات المصرفية[1].

[1] نفس المرجع السابق

*يجب ان يتوافر لدى المراقبين الاساليب و الامكانيات المناسبة لتجميع و مراجعة و تحليل التقارير و البيانات و النتائج الاحصائية للبنك وفقا لقواعد موحدة و محددة.

*يجب توافر المقدرة و السلطة لدى المراقبين في الحصول على المعلومات و البيانات الخاصة بوحدات الجهاز المصرفي بكل حرية و استقلالية.

المبدأ 21 : قواعد خاصة بنشر المعلومات و البيانات

و في هذا الصدد يركز هذا المبدأ على دور السلطات الرقابية في الرقابة على اسلوب عرض البيانات و المعلومات المالية و المحاسبية من طرف البنوك وفقا للسياسات و الممارسات المقبولة , على ان يتم نشر المعلومات الخاصة بوضعها المالي بصفة دورية لإعطاء فكرة عن صحتها المالية.

المبدأ 22 : صلاحيات المراقبين

ينص هذا المبدأ على ضرورة تمتع المراقبين بسلطة كافية تسمح لهم باتخاذ الاجراءات التصحيحية الحازمة و تنفيذ مايرونه مناسبا من تغيرات عند اكتشاف مشاكل ناشئة في البنك.

مبادئ من 23 الى 25 :الاعمال المصرفية عبر الحدود

وهو مجال يهم لجنة بازل لأنها تدين بوجودها لهذا الموضوع , حيث يسعى هذا المبدأ الى تأكيد خضوع المؤسسات المصرفية الاجنبية الى قدر كاف من الرقابة , و تحقيق ذلك يستلزم تنفيذ رقابة موحدة و فعالة على اساس شامل , و عليه فان تبادل المعلومات بين

السلطات الرقابية للبلد الاصلي للبنوك العاملة على المستوى الدولي و البلد المستقبل لمكاتبها و فروعها امر ضروري جدا لتدعيم و تكثيف الدور الرقابي الثنائي[1] الاطراف , الى جانب حرص المسؤولين الرقابيين المحليين على مراقبة البنوك الاجنبية التي تعمل داخل نظامها المصرفي كبقية البنوك الوطنية و ان تتبع نفس المعايير و تعمل على احترامها .

المطلب الثاني : دعائم و مستلزمات الرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل

1-نشأة لجنة بازل :

بدا بنك التسويات الدولية نشاطه في مدينة بازل السويسرية في 17 ماي 1930 ويعتبر بذلك اقدم منظمة دولية في العالم و يتخذ بنك التسويات الدولية من مدينة بازل مقرا له ولديه مراكز تمثيل اسيا و المحيط الهادي في مدينة هونج كونج.

بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية تنظم و ترعى التعاون النقدي و المالي و تقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم , و يقوم البنك بتلك الخدمات من خلال :

1-اقامة ندوات و مؤتمرات و منتديات اقتصادية لمناقشة القرارات التي تهم البنوك المركزية.

2-القيام بدور الشريك للبنوك المركزية في صفقاتها المالية

3-مركز للبحوث الاقتصادية و النقدية

4-وكيل في العمليات المالية الدولية لتسهيل مختلف العمليات المالية الدولية

[1] نفس المرجع السابق

5-يقوم كبنك مركزي للبنوك المركزية في العالم

لقد تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 م بازل مدينة تقع شمال سويسرا على الراين و تعتبر مرفأ نهري و مركزي صناعي "من مجموعة الدول الصناعية العشر " الولايات المتحدة الامريكية كندا ,مملكة المتحدة , فرنسا , ايطاليا , هولندا , السويد , سويسرا , اليابان , بالإضافة الى لوكسمبورغ , وأطلق على تلك اللجنة [1]مسميات ثلاثة , لجنة بال نسبة الى مكان انعقادها بمدينة بال الفرنسية , او لجنة بازل نسبة الى مدينة بازل او لجنة كوك نسبة الى رئيسها "مدير بنك انجلترا المركزي " وذلك تحت اشراف بنك المستويات الدولية , و قد كان الباحث لتأسيس تلك الجنة هو تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها و تعثر بعض هذه البنوك و انتشار فروع البنوك التجارية خارج الدولة الام , بالإضافة للمنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية ازاء البنوك الغربية نتيجة تدني رؤوس اموالها كان ذلك في عام 1988.

2- اهداف لجنة بازل :

استهدفت جهود لجنة بازل تحقيق ثلاثة اهداف اساسية هي :

ا – المساعدة في تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي :

[1]عبد الحميد عبد المطلب ,العولمة و اقتصاديات البنوك ,جامعة الاسكندرية ,مصر ,2001 ,صفحة 37

بعد تفاقم المديونية لدول العالم الثالث , ونظرا لتدني قدرة الدول المقترضة على السداد وتفجر ازمة الديون العالمية و التي طالت معظم الدول النامية و خاصة في امريكا اللاتينية

ب-ازالة المنافسة غير العادلة بين المصارف :

والمتمثلة في اعتماد بعض البنوك تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية بالمقارنة لمحفظة الائتمان الضخمة جدا في ظل ظالة رؤوس الاموال تلك البنوك , بالإضافة الى استحداث ادوات مالية جديدة خاصة بالنشطة خارج الميزانية مكنت تلك البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية .

ج-مسالة الرقابة المصرفية :

نظرا للتطورات التي شهدتها العمليات المصرفية الدولية , و تحريرها من القيود كان لابد من اعادة النظر في النظم الرقابية و الاشرافية , لذلك اعتمدت اللجنة مبدأ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية العالمية .

3-اتفاقيات بازل الثانية و الاطار الجديد

لاشك ان نجاح الاطار الجديد لكفاية راس المال مرهون بدرجة تماشيه مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية العاملة , لذلك تسعى لجنة بازل الى وضع اطار جديد و شامل لكفاية راس المال بحيث يركز على اهداف الرقابية التالية :

*الاستمرار في تعزيز امان و سلامة النظام المالي

*الاستمرار في دعم المساواة التنافسية [1]

*تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر

*التركيز على المصارف النشطة عالميا

المطلب الثالث : الرقابة على اداء البنك التجاري كوسيط مالي و منتج

من ضروريات الرقابة المصرفية ممارسة البنوك المركزية لسلطتها القانونية على مستوى قياس مدى كفاءة البنوك التجارية في انجاز اعمالها للحكم على مدى صواب القرارات المتخذة في صياغة سياستها الاستثمارية و التمويلية و الوقوف على التأثير الفعلي للسياسات المعتمدة من قبل هذه النشات على السيولة و الربحية و الامان , مما يمكن من تحديد المركز المالي و الموقف الاستراتيجي لها و يبقى الغرض من هذه الرقابة هو حرص السلطات النقدية على ضمان سلامة الجهاز المصرفي بمختلف هياكله .

الرقابة على اداء البنك التجاري كوسيط مالي و منتج :

يمثل جانب الوساطة المالية اهم جانب لأداء البنوك التجارية , حيث تتحدد اهدافه بعنصرين هما:

ا-النشاط الانتاجي الخاص بتجميع الموارد :حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة على اداء البنوك التجارية و تقييم كفاءة اداءها لهذا النشاط من خلال الاهتمام بمدى قيامها بتدعيم

[1] نفس المرجع السابق صفحة 39

مركزها المالي و مدى مساهمتها في تجميع الودائع و المدخرات و نشر الوعي الادخاري و المصرفي .

ب–سياسة استخدام و توظيف هذه الموارد , ويقوم تقييم اداء البنك في هذه الحالة على ضوء مساهمة هذا الاخير في التمويل و مدى كفاية توزيع [1]الموارد على وجوه التوظيف المختلفة من حيث العائد و السيولة و الامان و الاجل .

ويساهم البنك المركزي في رفع كفاءة اداء البنوك في مجال الوساطة المالية من خلال دوره الهام في تنظيم و ضبط هذا النشاط ووضع مبادئ رقابية ومؤشرات تلزم البنوك بتحقيق المستوى المطلوب منها , ويتعلق الامر بالجوانب التالية :

- الرقابة على ملاءة راس المال الممتلك
- الرقابة على كفاءة ادارة السيولة
- الرقابة على كفاءة ادارة المخاطر المصرفية

1–الرقابة على ملاءة راس المال الممتلك :

يزداد اهتمام السلطة النقدية بالرقابة على مدى كفاية ومتانة راس المال الممتلك بالبنوك التجارية , وذلك يوما تلو الاخر , خاصة و ان هناك لجان مالية و مصرفية على

[1]احمد غنيم ,"صناعة قرارات الائتمان و التمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك"مطابع مستقل ,طبعة الاولى ,القاهرة ,1998,صفحة .29 .

المستوى الدولي تعمل في هذا المجال بهدف زيارة كفاءة راس المال في مواجهة المخاطر المحتملة او المتوقعة في الانشطة المصرفية.

1 1 وظائف راس المال الممتلك :

يقصد براس المال الممتلك مجموع كل من راس المال المدفوع و الاحتياطات والارباح المحتجزة و هو يعمل على اسناد البنك و ترصين موقفه [1] المالي في مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسته لنشاطاته الاستثمارية و الاقراضية المختلفة , وتدعيم ثقة العملاء و السلطات الرقابية بقدرة البنك على تسديد التزاماته في الظروف غير الاعتيادية.

2 –الرقابة على كفاءة ادارة السيولة المصرفية:

تهتم البنوك التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وهذا راجع لسببين :

الاول :ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جدا .

ثانيا : ان قسما كبيرا من مطلوباتها يتالف من التزامات قصيرة الاجل , كما يستاثر موضوع السيولة المصرفية باهتمام السلطات التقدية و الرقابية التي تقع على عاتقها مسؤولية رقابة سلامة العمل المصرفي و السهر على حقوق المودعين.

[1] نفس المرجع السابق صفحة 33

3-الرقابة على كفاءة ادارة المخاطر المصرفية :

تعد الصناعة المصرفية من اكثر الصناعات تعرضا للمخاطر , وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالاضافة الى تغير طبيعتها خاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي سواء داخل نطاق الميزانية او خارجها.

الامر الذي يستدعي متابعة دائمة من جانب الجهات الرقابية لادارة هذه المخاطر و تسيرها على مستوى البنك التجاري , و ذلك بوضع الضوابط الرقابية اللازمة لتدنية مجمعها و تقليص حدتها و لحماية البنوك من احتمالات التعرض لها و ضمان سلامتها و تحقيق استقرارها.

المبحث الثالث: الأساليب والآليات الداخلية والخارجية للرقابة المصرفية

1) مفهوم الرقابة البنكية:

يمكن تعريف الرقابة من مبادئها العامة ، على انها جزء أساسي من العملية الإدارية ويتمثل هدفها الرئيسي في التحقق من ان التنفيذ والأداء الفعلي سيران طبقا للخطة الموضوعة بحيث تتمثل الرقابة في مجموعة من العمليات تتخذ شكل قرارات، او إجراءات يكون من شانها تحقيق هدف او مجموعة من الاهداف الواضحة و المحددة .

وتعد الرقابة السليمة شرطا اساسيا الاستمرارية البنوك , و التأكيد على سلامة مراكزها المالية بتجنبها المخاطر مع تحقيق فعالية ، وبالتالي الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ككل ويتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة في كونها تهدف الى التحقيق مما إذا كان كل

نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة و التعليمات الصادرة و للمبادئ التي تم اعدادها ، و هناك أربعة اهداف أساسية للرقابة و المتمثلة فيما يلي :

*تحديد المعايير , كالأهداف والخطط والسياسات المستخدمة كمرشد للأداء .

*قياس النشاط الجاري كميا، كلما أمكن ذلك.

*تقييم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والخطط والسياسات الموضوعية كمعيار .

*اتخاذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية [1].

2) أسلوب الرقابة الداخلية والياتها:

ان كبر حجم البنوك وتعدد نشاطاتها، استلزم اللجوء الى تطوير أدوات وأساليب الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم أداء البنك ورفع كفاءته الإنتاجية اوربحيته، حيث ان الاتصال المباشر والملاحظة الشخصية لو يصبحا كافيين لإدارة المصرف ومراقبة العاملين به.

وستعرف من خلال هذا المبحث على أسلوب الرقابة الداخلية،خصوصياته، أهدافه، ومبادئه، وظائفه وأشكاله .

[1] عرف المحمود الكفراوي " الرقابة المالية في الإسلام " مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنة ، ط2 مصر ، 1997ص19-18

3-خصائص الرقابة الداخلية:

1) **دمج الرقابة ألداخلية :** حيث تظهر الرقابة الداخلية في كل أنشطة البنك ، وحتى في مصدر مهامه وفي كل نقطة تمارس فيها هذه المهام ، وبذلك فليس للرقابة الداخلية وجود مستقل او ذاتي ، حيث تظهر و تتطور في وسط المؤسسة المصرفية.

2) **فائدة الرقابة الداخلية :** تسمع الرقابة الداخلية للمسير بما يلي:

*تجنب التوقفات المفاجئة بين مختلفة مراكز القرار والنشاط .

*اكتشاف الأخطاء كالتناقضات الداخلية بين الوظائف , حالة عدم رضى الزبائن او اجراء غير مرضي لعملية مصرفية [1]

*وضع البنك في وضعية أكثر صلابة وصمود امام الحوادث الداخلية

*وضع البنك في وضعية أكثر صلابة وصمود امام الحوادث العشوائية الخارجية وأمام الاعتداءات او اعمال الغش الخارجية او أي ضرر يلحق بالسير المنتظم للبنك

3) ضرورة الرقابة الداخلية:

ان الرقابة المصرفية الداخلية تعد أكثر من اختيار , فهي بمثابة ضرورة امام كل من:

*نمو وأهمية مؤسسات القرض.

*أهمية القيود النظامية المطبقة على البنوك .

*تنوع وتعقد العمليات المعالجة .

[1] نفس المرجع السابق , صفحة 30

*وجوب تحقيق اهداف الإدارة العامة .

4) الجانب الجوهري الوقائي (الاحتياطي) والرد على للرقابة الداخلية:

ان الرقابة الداخلية ذات طبيعة حمائية أكثر منها فحصيه ، فهي رقابة وقائية واحتياطية اكتر منها ردعية، حيث لا يتمثل دورها في التنفيذ بل في خلق الظروف الملائمة التي تعمل على محاربة ومواجهة كل من الغش و الأخطاء والإهمال والتدبير [1].

وان التحقيق ماسبق ذكره يسمح بالوصول الى اهداف الرقابة الداخلية، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

*ضمان فعالية المؤسسة البنكية

*توفير المعلومات الصدقة

*حماية الأصول والحفاظ عليها

*ضمان فعالية المؤسسة البنكية

أسلوب الرقابة الخارجية:

ان الهدف الأساسي الذي تسعى رقابة البنوك الى تحقيقه هو تقدير مكانة وصحة الوضعية المالية لمؤسسة القرض بغرض ضمان حمايتها ، حيث تمثل الرقابة المصرفية احدى اهم ركائز الهندسة الجديدة ، للنظام المالي الدولي السليم والشفاف فبالإضافة الى

[1] احمد محمود عمارة "اكتشاف وعلاج الأخطاء في البنك ألتجاري , دار النهضة العربية ، القاهرة ، صفحة 15

الرقابة الداخلية بمختلف و سائلها والياتها، لا بد من توفر رقابة خارجية تعهد الى هيئات غير مرتبطة بإدارة البنك و يمكن تصنيفها الى رقابة قانونية ممثلة أساسا في الرقابة المباشرة لمحافظي الحسابات، ورقابة مؤسساتية مقسمة الى رقابة ميدانية مباشرة و رقابة مستدية غير مباشرة وذلك حسب ما ينص عليه المبدأ السادس عشر (16) من مبادئ الرقابة البنكية الفعالة التي قررتها لجنة بال ولهذا الغرض لقد إشارت هذه الاخرة الى ضرورة التوفيق بين النوعين السابقين من الرقابة بطريقة فعالة .

1-الرقابة القانونية:

أ-مراقبة محافظي الحسابات:

ان لتدخل محافظي الحسابات منفعة متنامية بالنسبة للشركاء وأعضاء المؤسسة، او بالنسبة للشخصية المعنوية محل المراقبة، والذين يتعذر عليهم عمليا القيام بأنفسهم بالتدخلات والمراجعات الوقائية لفائدتهم .

ب-الالتزامات المسندة لمحافظي الحسابات:

تتميز مهمة محافظ الحسابات بالاستمرار والدوام، حيث يلتزم المحافظ بتنفيذ المراجعة اين ما تكون النتيجة العادية لها هي اثبات الحسابات وتتجلى الالتزامات الخاصة المنوطة بمحافظي الحسابات فيما يلي:

*مهمة اثبات المبادئ الخاصة[1]

[1]عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، صفحة 225

*مهمة الاعلام

*مهمة كشف الاعمال الجنوبية (الجنح)

2-الرقابة المؤسساتية :

تتمثل الرقابة المؤسساتية بنوعيها , الرقابة المستندية و الرقابة الميدانية

ا-الرقابة المستندية :

ترتكز الرقابة المستندية على فحص الوثائق و المستندات المحاسبية و الاحترازية ,حيث تنجز هذه الرقابية على اساس المستندات المحاسبية التي ترسلها البنوك الى اللجنة المصرفية بانتظام كما تتدعم ايضا بالمقابلات المنتظمة التي يجريها المكلفون بالرقابة مع اطارات و مسيري مؤسسات القرض.

المميزات الاساسية للرقابة المستندية :

تتميز الرقابة المستندية بالدوام و الاستمرار , كما تكون رقابة شاملة , فهي تخص كل المؤسسات الخاضعة للمراقبة , وهذا مايسمح باستعمال مقارنات عبر الزمن و لمجموعة متجانسة , وتغطي الرقابة المستندية مجموع الانظمة و القوانين البنكية , و يكون لها دور الانذار (دور الوقائي) كما تحصل على معلوماتها من مصادر متعددة , نذكر من بينها :

*مؤسسات القرض

*تقارير التحقيقات الميدانية

*محافظي الحسابات

*قواعد البيانات الداخلية...الخ[1]

ب-الرقابة الميدانية:

في اطار الاحكام التنظيمية , و بالإضافة الى الرقابة المستندية المنجزة على اساس تصريحات البنوك و المؤسسات المالية , هناك الرقابة الميدانية و التي تمارس على مستوى البنوك و المؤسسا ت المالية (المقر الاجتماعي و الوكالات) , حيث تكون مهام هذه المراقبة دقيقة و دورية و حسب قطاع النشاط او كاملة و ذلك طبقا لبرنامج اللجنة المصرفية.

المميزات الاساسية المستمدة للرقابة الميدانية :

تتضمن الرقابة الميدانية مايلي :

- تقييم و تنظيم البنك او المؤسسة المالية , خاصة الهياكل المكلفة بالمحاسبة والاعلام الالي و الخزينة و الالتزامات و تسير التجارة الخارجية .
- تحليل و تقيم نشاط الاقراض
- تقييم الهيكل المالي (خطر القرض وضعية الالتزامات , معدلات الملاءة
- تحليل الحسابات المختلفة و فحص احترام القوانين التنظيمية للصرف فيما يتعلق بتسيير عمليات الخارجية .

[1]نفس المرجع السابق , صفحة 227

الاجراءات العامة للرقابة المالية :

1 الاطلاع على سجل اجتماعات مجلس اجتماعات مجلس الادارة او الهيئة الاستشارية و التأكد من انتظامها و اخد ملاحظات بالقرارات الهامة و العقود .

2 دراسة البريد السري و الاطلاع على القضايا الحقيقة .

3 الاطلاع على :

ا-سجل الرهونات و الالتزامات

ب-الاتفاقات

ج-محاضر اللجان الادارية الاخرى

4-طلب كافة تقارير التدقيق الداخلي و فحصها

5-الاطلاع على كافة العقود التي اجرتها المنشاة و التأكد من صحتها من الناحية القانونية وتوافر الصلاحيات للتعاقد[1]

6-طلب تحاليل الاصول و الخصوم و الاعتماد على تقارير المحاسبية بالنسبة للإيرادات والمصروفات .

7-الحصول على ميزان مراجعة الاستاذ العام نهائي و مصدق

8-طلب شهادة تأييد شاملة حسب النموذج المطلوب

9- الاطلاع على كافة السجلات التنظيمية التي تعدها الحسابات لإغراضها

[1] نفس المرجع السابق , صفحة 235

10-تدقيق حساب المشغولات الداخلية تدقيقا حسابيا و مستنديا

11-التحقق من احكام الرقابة الداخلية على عناصر النفقات و الايرادات و كذلك عناصر الايرادات العرضية و غير العادية و التحقيق من جدية الانفاق

12-التحقق من الاستمرار باتباع الاسس و المبادئ المحاسبية المقررة

13-التحقق من الفصل بين النفقات و الاعباء العادية المرتبطة بالنشاط التجاري العادي و بين النفقات العرضية و التي تخص سنوات سابقة

14-مقابلة الملاك المصدق للموظفين و العمال و مقارنة بآخر قائمة راتب

15-تدقيق معادلة الانتاج بالاعتماد على قوائم جرد البضاعة التامة الصنع للسنة الماضية و السنة الحالية [1]

16-ذكر نقاط الضعف بالحصانة الامنية الامنية للمنشاة الصناعية و الاقتصادية

17-الاشارة الى اية اجراءات غير سليمة في استغلال الموارد الاقتصادية في المنشاة تؤدي الى انخفاض الانتاجية او تلف المواد او عطل لوسائل الانتاج , دراسة اسبابها و نعرضها على المسؤولين في المنشاة للتواصل الى اقتراحات علمية لمعالجتها مع دراسة القارير التي تعد من قبل المنشاة بهذا الخصوص و مدى متابعتها و تنفيذها.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ,"ادارة البنوك"دار المناهج "عمان الاردن,2015,صفحة 234

خاتمة الفصل :

تعتمد رقابة البنوك على فهم طبيعة انشطة هذه البنوك و العوامل الخارجية المؤثرة في هذه الانشطة , ان كانت من القوانين و الاجراءات المفروضة من السلطات النقدية المؤثرة في تحديد اسعار الفائدة و السيولة و السقوف الائتمانية , او من المؤشرات الاقتصادية و المالية النقدية .

تمهيد :

انطلاقا من الأهمية التي يكتسبها النظام البنكي الجزائري فيما يخص حجم الودائع والسيولة التي يتوافر عليها و قيمة القروض التي يقدمها للمؤسسات الاقتصادية فهناك جانب اخر ألا وهو المراقبة التي تخص البنوك التجارية من طرف البنك المركزي بحيث يتضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية للموضوع و المتمثل في كيفية مراقبة البنك المركزي في أداء البنك التجاري كمثال لذلك اخذنا وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية سيدي بلعباس بحيث تمحور حول سياسة المنتهجة من قبل البنك المركزي في التعامل مع هذه الوكالة و ما مدى الأهمية النسبية للإجراءات التي هي من قبل الحلول الوقائية في المحافظ على كفاءة الأداء .

و من هذا المطلق قمن بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن البنك التجاري (BNA).

المبحث الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة (SBA).

المبحث الثالث : كيفية المراقبة من طرف البنك المركزي نحو الوكالة .

المبحث الأول : الاطار العام للبنك الوطني الجزائري BNA

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في انعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستمرار سواء في القطاع العمومي او الخاص وان الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انقالية و هي مرحلة اقتصاد السوق و اهم ما يميزها خوصصة المؤسسات العمومية.

ولهذا سوف نخصص هذا البحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري ، و التعرف عليه

المطلب الأول : عموميات حول البنك الوطني الجزائري

تعريف بالبنك و نشأته :

البنك الوطني الجزائري تم إنشاؤه بموجب مرسوم 1966/06/13 بموجب التعليمية اقم 06/178 على شكل شركة وطنية وتبعا لقوانينه الأساسية ، البنك الوطني الجزائري يمارس كل عمليات بنك الودائع حيث يجمع العوائد أي الموارد لمدة معينة و أخرى تحت الطلب كما يقوم بتمويل القطاع الصناعي و التجاري و الفلاحي حيث ان في السنوات الأولى من تأسيسه كان من أهدافه وضع نظام تمويل وطني و القضاء على تراكم الاموال من اجل إعادة توظيفها مما أدى الى بروز 50 وكالة عبر التراب الوطني و من مهامها تمويل القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة و التجارة ودام هذا الخير الى غاية سنة 1982 تاريخ إعادة هيكلته حيث ظهرت بنوك جديدة مثل البنك الجزائري للتنمية الريفية اسندت مهمة

تمويل القطاع الزراعي، البنك الوطني الجزائري المكلف حاليا بتمويل الصناعة الثقيلة و النقل و التجارة .

و تبين ان البنك الوطني الجزائري ذو نشاط واسع و متعدد ، حيث تعرفه لنا المادة 06 من القانون التجاري بأنه "هو الذي يمارس كل نشاطات البنوك التجارية "

و تتخلص هذه النشاطات في :

*تلقي الودائع من العملاء ..

*القيام بعمليات الدفع .

*منح القروض .

*القيام بعمليات خصم الأوراق المالية [1].

*القيام بدور الوسط في عمليات بيع و شراء العمومية .

*معالجة كل عمليات الصرف الفورية او الآجلة.

[1] http//www.baa.dz موقع البنك الوطني الجزائر

المطلب الثاني : اهداف البنك الوطني و مهامه

اهداف البنك : [1]

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة اهداف و هي :

1-تحقيق اقصى ربحية :

ان تحقيق اكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك، و يعني ان تكون ايرادات البنك اعلى من تكاليفه ، حيث تشمل إيرادات البنك اجمالا :

الفوائد ، الاتعاب مقابل الخدمات، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية ، و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية .

اما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما :

الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين ، المصاريف الإدارية مثل الرواتب .

2-تجنب لنقص شديد في السيولة :

و يعني ذلك في مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة الطلب على سحب ودائعهم ، و مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان .

و تتكون سيولة البنك في :

*السيولة الحاضرة : و هي الأرصدة الحاضرة و المودعة في البنك المركزي .

* السيولة شبه الحاضرة : تتمثل في الحوالات المخصومة التي تتكون من اذونات الخزينة و الأوراق التجارية المخصومة .

[1] موقع البنك الوطني الجزائري Hhp//www.bna.dz

3-تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك :

بخصوص امان المودعين ، على إدارة البنك ان تراعي عدم المساس بودائعهم ، و ذلك بتحديد حد ادنى للخسائر التي يمكن ان يتحملها في نشاطه المعتاد.

اما بالنسبة لامان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بان التسهيلات المصرفية التي تمنع سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم اقراضها مجددا و الحصول على اكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها ان تضع قواعد محددة للإقراض و تقليل مقدار المخاطرة المصرفي[1].

مهام و وظائف البنك :

البنك الوطني الجزائري (**BNA**) هو عبارة عن مؤسسة غير متخصصة في عمليات معينة بل في مجموعة من عمليات تطلق عليها تعبيرات خاصة وهي الخدمات المصرفية ويلعب البنك في هذه الحالة دور الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الاقتصاديين وأشخاص ترغب في تريب حقوق لها من قبل البنك وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها من قبل هذا الأخير يقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق وليحصل على مبالغ مقابل ما يدفعه من خدمات ، كما انه يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتعلق بعمليات الإقراض ، من خلال كل هذا يتمثل و وظائف و مهام البنك الوطني فيما يلي :

[1]نفس المرجع السابق

*تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية ، بإنشاء مخاطر و ضمان القروض كتسجيلات الصندوق و السحب على مكشف

*تمويل المؤسسات الصناعية و الخاصة

*خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون

*منع كل اشخاص القروض والتسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين

*تحصيل كل التسديدات النقدية عن طريق الشيكات

*تقديم الخدمات لجميع الأسواق العمومية في حالة عجزها

*اكتساب وشراء كل السندات التجارية

*المساهمة في راس مال العديد من البنوك التجارية

*تمويل الاستثمارات الإنتاجية

*تنفيذ العمليات المالية مع الخارج [1]

*يلعب دور الوسيط في الاكتساب، شراء المستندات العمومية والأسهم

*كراء مخازن من اجل المعادن والوثائق

*البناء او المشاركة في كل الجليسات لضمان توظيف الأموال ، والمفاوضات بشتى أنواعها

*لمنح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية

[1] نفس المرجع السابق

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي ل BNA على مستوى التراب الوطني :

منذ نشأة **BNA** البنك الوطني الجزائري وهي تعمل جاهدة على دعم و تقوية هيكلها التنظيمي للاستجابة لمتطلبات السوق و هذا الهيكل يقوم على الشكل التالي :

المدير العام:

كل الهيئات المرتبطة بالرئيس المدير العام وهي كالتالي:

*السكرتارية العام SG

*مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEGC

*المفتشية العامة IG

*خلية المراقبةCA

الأقسام و المديريات الرئيسية: تقسيم الالتزامات DEV :

التقسيم الدولي DVI

*مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

*مديرية العمليات المسندية DOD

*مديرية العلاقات المالية مع عمليات التصدير DMEE

تقسيم الالتزامات DEV :

* مديرية المؤسسات الكبيرة

* مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةDPME

تقسيم الاستغلال والفصل التجاري DV-EAC :

- مديرية التسويق و الاتصال DMC
- مديرية تاطير الشبكة DER
- مديرية المالية و الخزينة DET

تقسيم النظام وجهات الاعلام DV-OSI :

- مديرية المحاسبة DC
- مديرية الاعلام DI
- مديرية التقدير و التنظيم DPO

تقسيم التسير للوسائل و المعدات DV-G-MR:

- مديرية الوسائل العامة DMG
- مديرية الحفاظ على الارث و الميراث DPP
- مديرية الاشخاص و العلاقات اجتماعية DPRS
- مدير التكوين

تحتوي شبكة الجزائر على :

- المدير الجهوي للاستغلال DRE
- وكالة البنكية

هي تنظيم جهوي يخص القرارات التسيير و المراقبة و التنسيق كما تسهل هذه المديريات على حسن تطبيق التنظيمات من اجل تحقيق مردودية على الوحدة المصرفية و هناك 17 مديرية متفرعة الى وكالات

الوكالة :

وهي هيئة او تنظيم مكلفة بضمان حسن و تطبيق السياسة التجارية للبنك على مستوى المناطق الجغرافية و هناك 173 وكالة و كل وكالة لها رقم مخصص لها.

المبحث الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة SBA

المطلب الاول :التعريف بوكالة سيدي بلعباس اهدافها و هيكلها التنظيمي

نشأت وكالة سيدي بلعباس:

الوكالة هي مؤسسة مصرفية لها علاقة مباشرة مع العملاء ، مهمتها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة من قبل المؤسسة العامة للتشغيل ،فوكالة سيدي بلعباس نشأت مع انشاء الوكالة الوطنية للبنك الجزائري في 1996/06/13 ،هي الوكالة الوحيدة التي تمثل البنك الوطني الجزائري في ولاية سيدي بلعباس فهي تمثل نوعية افضل من الخدمات للعملاء و التجاوب مع متطلبات السوق المتغيرة و هذا من اجل تحقيق اهداف البنك ، كما تشرف على وكالة سيدي بلعباس المديرية الجهوية للأشغال لمدينة مستغانم .

اهداف وكالة البنك الوطني الجزائري 773 :

تسعى الوكالة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها :

الاهداف المالية :

- استمرار تحقيق الارباح و تعظيمها
- تعظيم معدل الفائدة على الاستمرار
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة اي وجود قدر كافي منها بحوزة الوكالة تكفيها لمواجهة التزماتها تجاه العملاء في كل الاوقات و مختلف الديون المستحقة.

الاهداف الانتاجية :

- تحسين الخدمة المصرفية و تطويرها لمواجهة متطلبات العملاء
- تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة
- تقليل الوقت الضائع.

الاهداف الخاصة بالنمو و الاستمرار و المحافظة على موارده المالية و البشرية :

مثل * تحقيق مستويات مرضية من العوائد او الخدمات لاطراف التعامل الداخلي والخارجي.

*التحسين الحسن للموارد البشرية. [1]

المطلب الثاني : وظائف و نشاط طبيعة العمل في الوكالة

طبيعة عمل الوكالة :

- تلقي الودائع من العملاء على شكل رؤوس اموال الاجال مستحقة ووضع سندات الاقتراض
- القيام بعمليات الدفع "نقدية او شيكات " ، التحولات وفتح الحساب .
- القيام بالعمليات الخصم و شراء كل الاوراق التجارية و قيم اخرى.
- تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات او قيم نقدية.
- تحصيل كل الودائع سواء كانت على شكل سندات او قيم نقدية .
- القيام بدور الوسيط في عمليات الشراء او البيع الأوراق المالية "الاسهم و السندات"

[1] من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة SBA

- البناء او المشاركة في كل الجلسات لضمان التوظيف لأموال و المفاوضات شتى انواعها لمنح القروض و ضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية او سند .
- معالجة كل العمليات الصرف الفورية او الاجلة المتعلقة بالسلفيات و القروض للعملة الاجنبية
- القيام بعمليات النظيرة ، تسجيل كل التعهدات للضمان من الكفالات و القرض المستندي.

المتعاملون مع الوكالة :

ينقسم زبائن الوكالة الى نوعين : الخاص و التجار

- الخواص "المستاجرين ، المودعين ، المهن الحرة "
- التجار "تجار التجزئة و الجملة ، اصحاب المؤسسة بمختلف انواعها "

استراتيجية الوكالة :

- قد اعطيت الوكالة الاولوية لمجموعة من النشاطات تتمثل فيما يلي : [1]

الاصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية : وذلك من خلال :

- القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي و المحلي.
- ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية .
- التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

[1] من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة 773

تطوير المعلوماتية :

وذلك بتحسين التسيير لأجل تحقيق الاهداف التالية :

- تحسين نوعية الخدمات المؤدية من طرف البنك للزبائن .
- تقليل مدة جمع و معالجة المعلومات و الرد في الوقت المناسب .
- تحسين وسائل الدفع.

تحسين المراقبة الداخلية :

- رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الاخطار التي تواجه الوكالة .
- تنمية مهمة هيئة التفتيش على مستوى الوكالة .

2- مراجعة الوظائف و التي تتمثل في متابعة و ظائف الموارد البشرية و اعلام الي :

- مراجعة وظيفة الموارد البشرية من اجل الامكانيات و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة و تحسين ادارة الموارد البشرية.
- مراجعة وظيفة الاعلام الالي
- مراقبة عمليات التجارة الخارجية و معالجتها في الوقت الحقيقي.

التنظيم الاداري للوكالة بسيدي بلعباس :

تضم الوكالة 773 المصالح التالية :

تضم وكالة سيدي بلعباس مجموعة من المصالح كما هو موضح في الهيكل التنظيمي المتعلق بها

المدير : هو المسير الاول و المسؤول الرئيسي امام المجلس الاداري لها و من مهامه :

- المعرفة الجيدة لمحيط المديرية الاقتصادية و محاولة التأقلم معه .
- التنسيق بين المصالح الادارية .
- مراقبة نشاطاتها.
- مراجعة القوانين المطبقة على مستواها.
- يشرف على القواعد الداخلية للمديرية .
- عقد لقاءات مع مسيرها و مختلف الشخصيات و العملاء.
- اتخاذ القرارات في حدود السلطة المحولة لها .

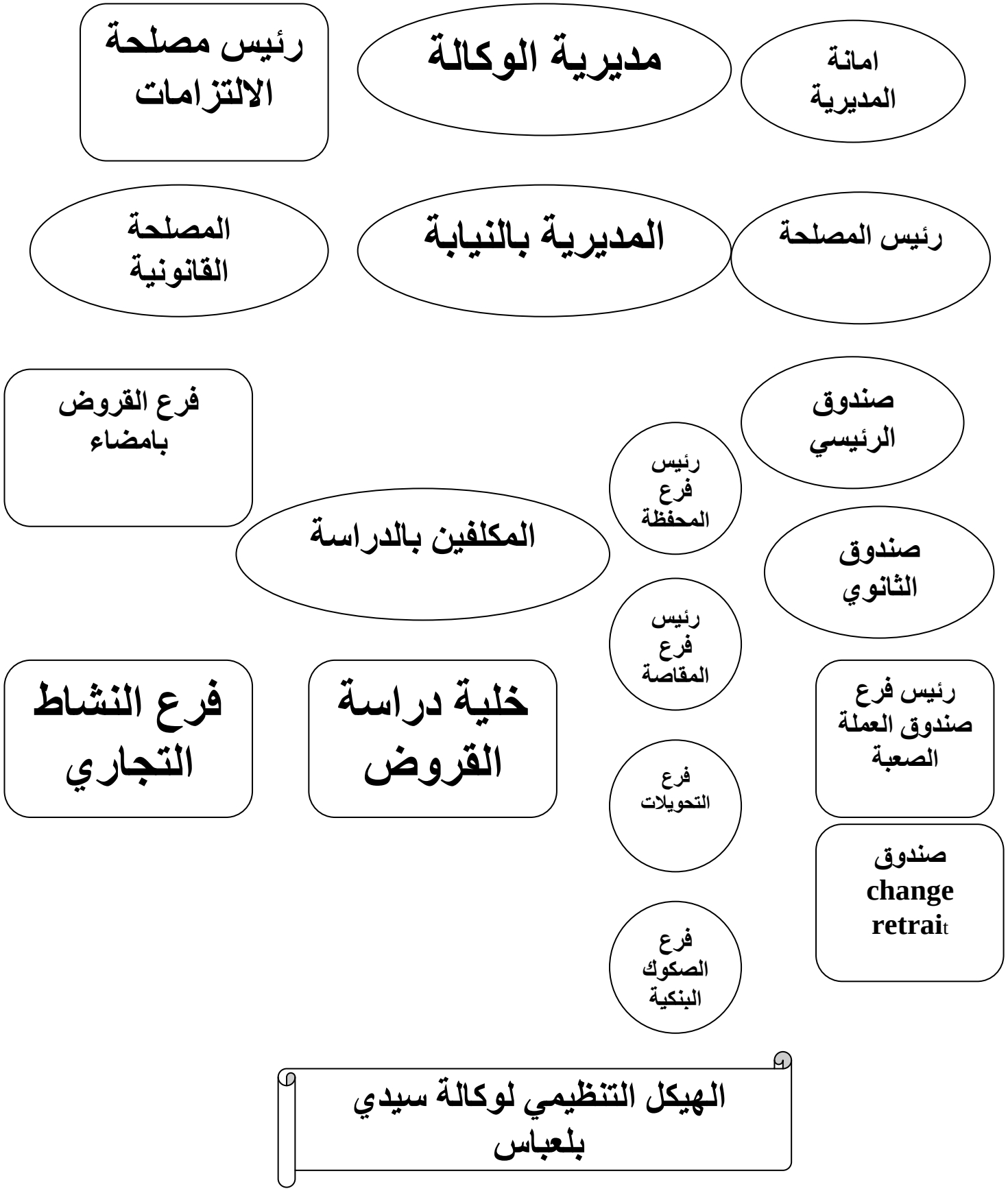

الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي بلعباس

نائب المدير : لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير الا في كونه يساعد في اتمام مهامه و ينوبه في حالة غيابه.

الامانة : تتعامل مع المدير مباشرة و لها اتصالات مع المصالح الاخرى و تستند اليها المهام التالية :

- ادارة المواعيد الرسمية للمدير و مختلف المراكز و الاقسام.
- تسجيل الاوامر الصادرة من المدير.
- استقبال المكالمات الهاتفية للمدير .
- استقبال و تسجيل و توزيع البريد الوارد على المصالح .

مصلحة الصندوق:

والتي تتكفل بمجموعة من العمليات المهمة و الرئيسية ، في نشاط البنك بما فيها الايداع و سحب الاموال نقدا و نجد في مصلحة الصندوق قسم الشباك و من مهامه منح الشيكات ، عمليات السحب ، استقبال طلب دفتر الشيكات ، عمليات الايداع ، كذلك نجد قسم ما وراء الشباك مهامه التحويلات عمليات الخزينة و التي تتمثل في ملاء حسابات العملاء .

قسم المقاصة :

هنا تظهر المقاصة الالية حيث بفضل الاعلام و صلة المعلوماتية بين الوكالات الجهوية و الوطنية و يتم التنسيق بين العمليات البنكية و ارصدة الحسابات .

مصلحة التحويلات :

وهنا تتم التحويلات من حساب الى حساب او من بنك نحو بنك اخر و نجد :

- تسديد الاجور تتم بعد تلقي الاوامر لمستخدم .
- تسديد المبالغ هذه العملية تخص زبونين .

مصلحة القروض :

يقوم البنك في الغالب الاحيان بمنح قروض لعملائه مقابل ثلاث عناصر " الثقة ، الالتزام بالدفع ، المدة (تاريخ الاستحقاق) " وهي كما ذكرنا قروض طويلة و متوسطة اجل .

مصلحة المنازعات :

وهي المصلحة التي تتكفل بجميع النزاعات التي تحدث على اثر العمليات التي يقوم بها العملاء و الخاصة بالوكالة .

مصلحة التجارة الخارجية : وهي تسير كل العمليات التي لها علاقة بالتجارة الخارجية و لها قسمين :

التجارة الخارجية : تكفل بالعمليات الخاصة بالاعتماد المستندي و التوطين و التحويلات البنكية المستقبلية و المرسلة اضافة الى تحصيل مستندي.

صندوق العملة الصعبة : ونجد فيها حسابات بالعملة الصعبة و حسابات تحت الطلب و حسابات الاجل .

المطلب الثالث : علاقة الوكالة SBA بالبنك الجزائري الجهوي و علاقته بالبنك المركزي

يعتبر البنك الوطني الجزائري من اهم البنوك نظرا لدوره الفعال في الاقتصاد و كذلك يقوم بتنمية العلاقات بين مختلف فروعه ووكالته ومن بينها وكالة سيدي بلعباس كوحدة منها لمعرفة السياسة الاقراضية للبنك و اهم الضوابط التي تحكمها و بصفة اساسية مايتعلق منها بتحصيل و علاج القروض.

العلاقات اليومية للبنك الوطني الجزائري :

ا-وكالة-زبون : تحكم علاقة البنك بالزبون علاقة ثقة بالدرجة الاولى لكن نوعية المعلومات المقدمة و القيام ببعض التصرفات قد تغير هذه العلاقة مع الزمن و تدفعها الى الاسوء لذا على الزبون ان يظهر بصورة المسؤول و المتحكم في الاحداث و إلا يقوم ببعض التصرفات ك :

- تجاوز حدوث خطوط القروض الممنوحة له دون سابق اذن
- عدم اخبار البنك ببعض القرارات الهامة في المؤسسة او بعض ايرادات متأخرة توزيع المداخيل على عدة بنوك تجنبا لتحكم البنك فيها .

ب-بنك وطني جزائري (جهوي) بنك الجزائر :

باعتبار بنك الجزائر مسير السلطة النقدية في الجزائر و المشرف على سائر البنوك التجارية فهو يحتل مكانة هامة لدى هذه الاخيرة خاصة كونه يشكل مصدرا هاما للمعلومات ويتوفر على شبكة كبيرة تسمح له بتلبية حاجيات البنوك في ميدان المعلومات .

ج-بنك الجزائر بنك مركزي :

تمر جميع التسديدات عن طريق الشيكات و الاوراق التجارية بواسطة ملف خاص تتولى سيره مصلحة على مستوى البنك المركزي حيث تقوم هذه الاخيرة بتجميع العمليات و توزيعها فيصبح بإمكان البنك الوطني الجزائري ان يطلب معلومات من الملف المركزي حول حالة اي طالب للقرض في ما يخص الدفع بالشيك او عن طريق اوراق تجارية

المبحث الثالث : المراقبة من طرف البنك المركزي نحو الوكالة

المطلب الاول : عناصر المتكلفة بالرقابة على الوكالة

يعتبر البنك المركزي من الفاعلين الخارجين الذين يعول عليهم في ارساء مبادئ الحوكمة بالبنك الوطني الجزائري ، باعتبار انها اجهزة حكومية مركزية تساهم في المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك و حماية اموال المودعين فيها ، وتوجيه النشاط المصرفي و التمويلي و النقدي في الاتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية .

ومما سبق نستخلص انه يوجد اربعة عناصر اساسية للرقابة و تتمثل فيما يلي :

اولا : ان الرقابة تحدد المعايير كالأهداف و الخطط و السياسات التي تستخدم كمرشد للأداء.

ثانيا : ان الرقابة تقيس النشاط الجاري كميا كلما امكن ذلك.

ثالثا : ان الرقابة تقييم المدخلات و الاداء الجاري حسب الاهداف و المخطط و السياسات كمعايير.

رابعا : ان الرقابة تتخد الاجراءات التصحيحية في شكل قرارات تصحيحية فورية و يوضح الشكل التالي تلك العناصر السابقة .

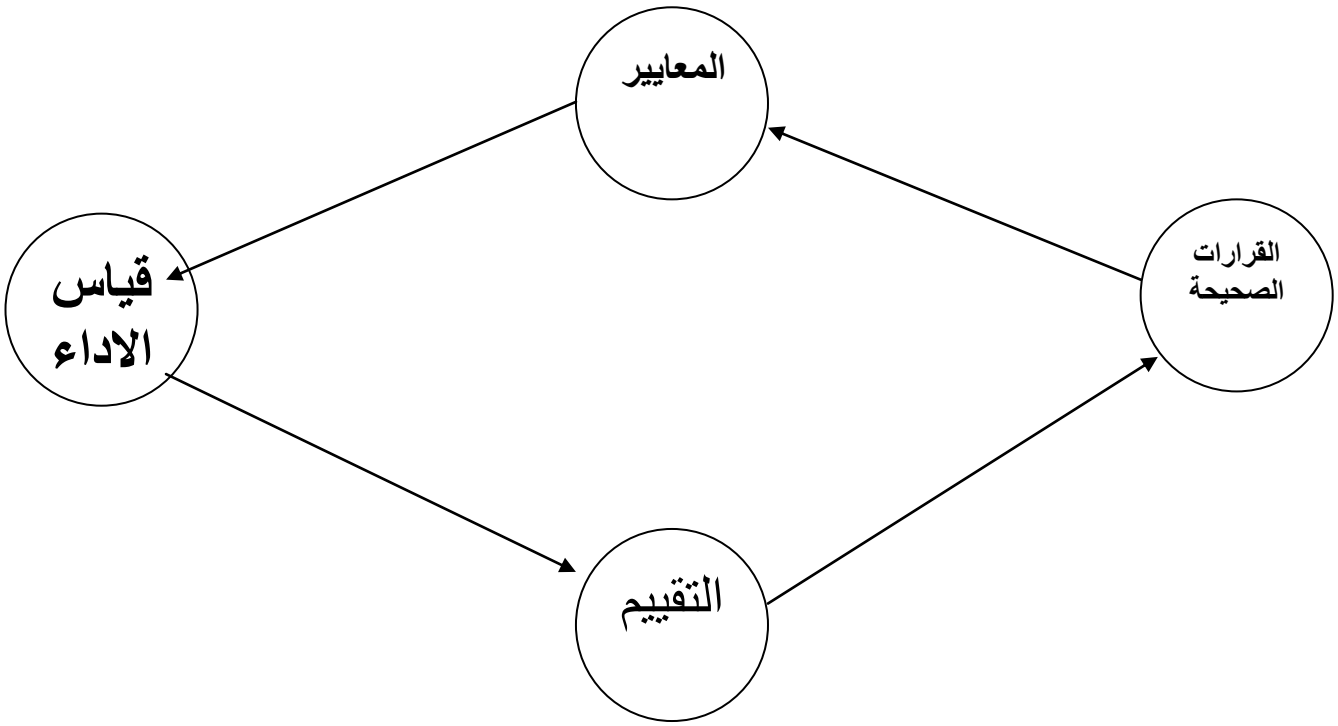

المطلب الثاني: الرقابة الذاتية ورقابة المصرف المركزي على البنوك التجاري

ينبغي ان تهتم الادارة المصرفية بنوعين من الرقابة هما :

1-الرقابة الذاتية

2-المراقبة الخارجية المتمثلة في رقابة المصرف المركزي

1-الرقابة الذاتية على نشاط البنك التجاري :

من الاهمية بمكان لإدارة المصارف التجارية القيام بالمراقبة على الاعمال المصرفية المختلفة

و ذلك بإتباع الخطوات التالية :

مقاومة النتائج المحققة بالمعايير الموضوعة مقدما سواء المتمثلة في الاهداف السابق تحديدها من جانب الادارة المصرفية او في الموازنة التخطيطية للمصرف او في الخطط

المتوسطة و الطويلة الاجل ، او في السياسات المصرفية المختلفة سواء المتعلقة بالنواحي المالية كالودائع و السيولة و الاقراض و الاستثمار او غير المتعلقة بالنواحي المالية كالأفراد و التسويق و الخدمات ..الخ.

على ان تكون هذه المقارنة مقارنة زمنية – بالفترات الماضية – او مقارنة بباقي القطاع المحلي ، او بالقطاع المصرفي في البلدان النامية او البلدان المتقدمة .

استخدام عدد من المؤشرات و ذلك للرقابة على العوامل التي تتعلق بالبيئة الداخلية للبنك ، و من اهم هذه العوامل :

أ- كفاءة استخدام البنك لأمواله

ب-السيولة

ج-العوامل المرتبطة بالضرائب

د-ادارة المخاطر

هـ-العوامل المرتبطة بالمصروفات

و-العوامل المرتبطة بالربحية

ا-الرقابة على مدى كفاءة استخدام البنك التجاري لأمواله :

و يمكن قياس ذلك بمجموعة من المؤشرات اهمها مايلي :

1-انتاجية العمالة بالبنك :

ويعني ذلك العلاقة بين عدد العاملين و اجمالي الاصول بالبنك ،

ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{انتاجية العامل} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{عدد العاملين}} \times 100$$

وبطبيعة الحال فانه كلما ازدادت الانتاجية كما كان ذلك افضل و يمكن التعرف على انتاجية العامل بقطاع البنوك و المقارنة بها .

2-انتاجية العمالة بالنسبة للودائع :

ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{انتاجية العامل بالمقارنة مع الودائع} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{عدد العاملين}} \times 100$$

وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل

3-انتاجية العمالة بالنسبة للأرباح :

ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{انتاجية العامل بالنسبة للأرباح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد العاملين}} \times 100$$

وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك افضل

4-متوسط اجر العامل

ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{متوسط اجر العامل} = \frac{\text{اجمالي الاجور}}{\text{عدد العاملين}}$$

ويمكن عن طريق هذا المتوسط ، و مقارنته مع مثيله في قطاع البنوك معرفة تكلفة العمالة بالبنك مقارنة مع سوق العمل ، و كذلك التعرف على تطور تكاليف العمل .

5-معدل العائد على الاصول المنتجة :

يقصد بالأصول المنتجة تلك الاصول التي تساهم في تكوين ايرادات البنك و يمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية

$$\text{معدل العائد على الاصول المنتجة} = \frac{\text{اجمالي ايرادات التشغيل}}{\text{عدد العاملين المنتجة}} \times 100$$

وبطبيعة الحال فانه كلما زاد ذلك المعدل كلما كان افضل .

6-معدل العائد على الاستثمارات في الاوراق المالية :

ويمكن قياس هذا المعدل من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار في الاوراق المالية} = \frac{\text{صافي العائد من اوراق المالية}}{\text{الاستثمار في الاوراق المالية}} \times 100$$

وكلما زاد المعدل كلما كان افضل و يفيد ذلك المؤشر في التعرف على اهمية الاوراق المالية كأحد بنود الاستثمار .

7-العائد على الاستثمارات في القروض :

ويمكن قياس هذا المعدل من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار في القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من قروض}}{\text{الاستثمار في القروض}} \times 100$$

ويمكن من خلال ذلك التعرف على دور التوظيف في القروض و تحقيق ايرادات البنك ، كذلك يمكن اعداد هذا المؤشر بالنسبة لكل نوع من انواع القروض و ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\text{العائد على نوع معين من القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من هذا النوع}}{\text{الاستثمارات في هذا النوع}} \times 100$$

8-نسبة سقوف الائتمان : ويقصد بها نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع و يمكن حسابها من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة سقوف الائتمان} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، ومن أجل تصنيف رأس مال البنك الوطني الجزائري

نقوم بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي تمثل ما تم اِستعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك.

نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000
الإحتياطات	24839732	65647403	86804864
مؤونات قانونية	–	–	–
أموال للأخطار البنكية العامة	42859591	42034337	40612095
النتيجة الصافية	32599909	34819139	27180499
ترحيل من جديد مدين	14407762	14122289	14122289
يطرح منها ما يلي			
التثبيتات المشتركة للاِستغلال	22906250	23132601	23296133
ترحيل من جديد دائن	661676	661676	661676
نحصل على رأس المال الأساسي			
رأس المال الأساسي	132739068	174428891	186361938
متوسط الأصول	1341211616	1521174069	1840371250

رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	%9.9	%11.47	%10.13
التصنيف السنوي	01	01	01
التصنيف الكلي	01		

ب-مؤشرات السيولة : [1]

تعد قضية السيولة و ادارتها من اهم القضايا التي تشغل بال ادارة البنك و من المعلوم ان البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسب محددة بالنسبة للسيولة و الاحتياطي و بجانب هذه النسب هناك مؤشرات اخرى يعتمد عليها البنك التجاري في ادارته للسيولة و من اهم هذه المؤشرات مايلي :

1-نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية و الاجلة :

عن طريق هذه النسبة يمكن تحديد احتياجات البنك من النقدية السائلة و ذلك بناء على حجم الودائع الجارية باعتبارها الاكثر عرضة للسحب و يمكن حسابها :

$$\text{نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية واجلة} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{الودائع اجلة وادخارية}} \times 100$$

وكلما زادت هذه النسبة كان من الضروري زيادة السيولة .

[1] من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	2011	2012
القروض	858981230	1018304299	1414035360
الودائع	1072268034	1296154683	1714793602
نسبة التوظيف	%80	%78.56	%82.46
التصنيف السنوي	5	5	5
التصنيف الكلي	5		

الجدول رقم 24: نسبة القروض إلى الودائع في البنك الوطني الجزائري

2-نسبة السيولة بالبنك :

ويمكن قياس هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة بالبنك} = \frac{\text{النقدية + ارصدة البنك بالبنك المركزي + ارصدة بنوك اخرى}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

ويعتمد البنك على هذه السيولة في مواجهة الطلب على النقدية ، وفي المعادلة يحدد البنك نسبة داخلية للسيولة لايقل عنها .

ج-العوامل المرتبطة بالضرائب :

تعد الضرائب من الامور السيادية التي ليس للإدارة دور في التعامل معها الا من خلال القيود الحسابية ، ويمكن التعرف على نسبة الضرائب الى صافي الربح قبل الضريبة من خلال معادلة التالية التالية :

$$\text{نسبة الضرائب الى صافي الربح قبل الضرائب} = \frac{\text{الضرائب}}{\text{صافي الربح قبل الضرائب}} \times 100$$

د-ادارة المخاطر :

يتعرض البنك لأخطار متعددة و يجب على الادارة ان تدير هذه المخاطر بكفاءة و هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن للإدارة ان تستخدمها في هذا المجال و من اهمها :

1-نسبة حق الملكية و راس المال الى اجمالي الاصول :

$$= \frac{\text{حق الملكية وراس المال}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

2-نسبة حق الملكية و راس المال الى اجمالي الودائع :

$$= \frac{\text{حق الملكية وراس المال}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

فمن المعلوم ان البنك يحتفظ بهذه النسبة لمواجهة اخطار السحب و الخطر التمويلي .

3-نسبة حق الملكية وراس المال الاجمالي للقروض :

$$= \frac{\text{حق الملكية وراس المال}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

والغرض من هذه النسبة هو تغطية اخطار الاستثمار في القروض حيث هناك مخاطر تتعلق بعدم سداد العملاء للقروض.

4- نسبة حق الملكية وراس المال للأصول الخطرة :

$$= \frac{\text{حق الملكية وراس المال}}{\text{الاصول الخطرة}} \times 100$$

5-مخاطر الائتمان :

تقاس قدرة البنك على تحصيل القروض الممنوحة في مواعيدها و يمكن حساب هذه النسبة من خلال :

$$= \frac{\text{القروض المتأخرة عن السداد}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

6- مخاطر السيولة :

يمكن التعرف على قدرة الادارة في التعامل مع مخاطر السيولة من خلال نسبة الاصول الى اجمالي الودائع عن طريق المعادلة :

$$= \frac{\text{الاصول السائلة – المستحق للبنوك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

هـ-العوامل المرتبطة بالمصروفات :

تهدف الادارة الى تحليل [1]و دراسة سلوك المصروفات المختلفة بالبنك من اجل ترشيدها مما يعمل في النهاية على تعظيم الربح.

و-العوامل المرتبطة بالربحية :

تسعى ادارة البنك الى تحقيق الربحية ، ومن الطبيعي ان الربحية يمكن تحقيقها من خلال الادارة الفعالة لمختلف اصول و خصوم ميزانية البنك و يمكن تقييم الاداء المالي للبنك فيما يتعلق بالربحية من خلال استخدام المؤشرات التالية :

1-نسبة صافي الربح :

ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي ايرادات التشغيل}} \times 100$$

كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول لتقييم الأرباح.

[1]محمد عبد الفتاح الصريفي ،:ادارة البنوك"، دار النشر للمناهج .عمان ،االاردن ،2015،صفحة ،144

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
صافي الدخل	32599909	34819139	27180499
متوسط الأصول	1341211616	1521174069	1840371250
نسبة العائد على متوسط الأصول	%2.43	%2.29	%1.48
التصنيف السنوي	01	01	02
التصنيف الكلي	01		

نسبة العائد على متوسط الأصول للبنك الوطني الجزائري

2-نسبة هامش الفوائد :

تقيس هذه النسبة الفرق بين الفوائد المدفوعة و الفوائد المحصلة و يمكن حسابها :

$$\frac{\text{فوائد محصلة – فوائد مدفوعة}}{\text{اصول منتجة}} \times 100$$

3-معدل العائد على اجمالي الاصول :

يمكن قياس هذه النسبة من خلال :

$$\text{صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي اصول}} \times 100$$

4-نسبة اجمالي ايرادات التشغيل الاجمالي الاصول :

$$\text{اجمالي ايرادات التشغيل} = \frac{\text{اجمالي ايرادات التشغيل}}{\text{اجمالي اصول}} \times 100$$

5-نسبة الرافعة التمويلية :

$$\text{اجمالي الاصول} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{اجمالي راس المال و حق الملكية}} \times 100$$

6-معدل النمو الداخلي لراس المال :

ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية :

معدل النمو الداخلي لراس المال = الرافعة التمويلية * العائد على اجمالي الاصول *نسبة الارباح المحتجزة لصافي الربح بعد الضرائب[1]

7-معدل العائد على حق الملكية :

$$\text{صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية وراس المال}} \times 100$$

[1]محمد عبد الفتاح الصريفي ،:ادارة البنوك"،دار النشر للمناهج .عمان ،االاردن ،2015،صفحة ،150.

8-نسبة الارباح الموزعة الى صافي الربح :

$$\text{نسبة الارباح الموزعة} = \frac{\text{صافي الربح}}{} \times 100$$

المطلب الثالث:

1- الهدف من رقابة المصرف المركزي على الوكالة

يعتبر المصرف المركزي اعلى سلطة نقدية في الدولة و يعتبر بذلك رقيبا على نشاطات القطاع المصرفي عامة و البنوك التجارية خاصة حتى لاتتعرض للإفلاس او المخاطرة بمختلف انواعها و ابعادها و بذلك تستهدف رقابة البنك المركزي تحقيق مايلي :

* التثبيت من ان الوكالة المصرفية تتقيد في اعمالها و عملياتها بأحكام قانون المصرف المركزي و قرارات مجلس ادارته و كذا التوجيهات و التعاليم المبلغة اليها من الاجهزة المختصة في المصرف المركزي.

* تحقيق الاستقرار النقدي.

* التأكد من سلامة مصارفها المالية.

* تحقيق افضل معدلات للنمو الاقتصادي .

هذا و تتمثل اهم انواع الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي على البنوك التجارية فيما يلي:

الرقابة المكتبية :

تقوم هذه الرقابة عن طريق فحص التقارير و البيانات و الاحصائيات التي توافي بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي ، حيث تجري عليها من الدراسة و التحليل مايمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية و درجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف .

ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية و ترسل البنوك التجارية تقارير شهرية تكشف عن مراكزها و يظهر فيه جانب الاصول و جانب الخصوم .

وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنوك و ذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته و التأكد من خلو نشاط البنك من اي مخالفة .

الرقابة الميدانية :

يجريها المصرف المركزي عن طريق ايفاد مندوبيه بالتفتيش على البنوك التجارية بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفة التي يتبعها البنك التجاري و مدى سلامة القروض التي يمنحها من الوجهة الفنية ، وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على كافة دفاتر و سجلات البنك التجاري و قد يطلب اليه ايضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية .

رقابة الاسلوب التعاوني :

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي و يتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات و ذلك ينمي روح التعاون بين المصرف المركزي ووحدات المصارف مما يجعلها تنفذ القرارات و التوجيهات .

2- تقييم إدارة البنك:

لتقييم كفاءة الإدارة في البنك قمنا بإعداد اِستبيان وتوزيعه على أعضاء الإدارة، يتضمن مؤشرات جودة الإدارة (الحوكمة، الموارد البشرية، عملية التدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الإِستراتيجي)، وهذا من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحليل وتقييم هذا العنصر في البنك. بلغ عدد العينة 10.

وسنمنح التصنيف على أساس عدد الإجابات، حيث:

درجات التصنيف

	موافق تمامًا	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تمامًا
التصنيف	قوي جدّا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدًّا
	01	02	03	04	05

تقييم كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA							
الحوكمة			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة	العدد	2	5	2	0	1
2	تطبق الحوكمة كأحد المعايير الأساسية عند تقييم المؤسسات المقترضة.	العدد	2	4	2	1	1
3	يعلن البنك عن كامل أهدافه الإستراتيجية.	العدد	2	3	2	3	0
4	تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك	العدد	1	5	1	3	0
التصنيف			2				
عملية التدقيق			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الداخلي.	العدد	5	4	0	1	0
2	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي.	العدد	1	7	1	1	0
3	توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك.	العدد	3	4	1	2	0
4	وجود نظام رقابة داخلية فعال.	العدد	4	5	0	1	0

التصنيف						2	
الموارد البشرية			**موافق تمامًا**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تمامًا**
1	يعتمد البنك على نظام الحوافز.	العدد	1	2	3	4	0
2	تمتلك الإدارة القدرة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية للقيام بنشاطاتها.	العدد	2	5	0	3	0
3	تضع الإدارة دليل عمل لكل وظيفة.	العدد	3	5	0	2	0
4	تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة.	العدد	3	4	2	1	0
5	تعتمد الإدارة على وضع برامج تدريب فعالة.	العدد	2	7	0	1	0
6	يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية حول السوق البنكية.	العدد	3	4	2	1	0
التصنيف						2	
نظام المعلومات			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن إنتقال المعلومات.	العدد	3	4	1	2	0
2	تقوم الإدارة بإيصال المعلومات في الوقت المناسب	العدد	2	4	4	0	0
التصنيف						2	

التخطيط الإستراتيجي			موافق تماما	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تماما
1	للإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها.	العدد	3	4	2	1	0
2	للإدارة القدرة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.	العدد	1	4	3	2	0
التصنيف			2				
مجالات أخرى			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.	العدد	3	5	0	2	0
2	تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي	العدد	5	3	0	2	0
3	للإدارة القدرة على خلق مكانة جيدة للبنك.	العدد	6	4	0	0	0
4	تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل.	العدد	4	2	2	1	1
التصنيف			1				
التصنيف الكلي للإدارة			2				

خاتمة الفصل :

ان البنوك العمومية تمول معظم المؤسسات الاقتصادية و الهياكل الاستراتيجية فإذا فشلت البنوك في اداء هذه المهمة شل الاقتصاد الجزائري ككل ، ولهذا فلا بد من التعجيل في تطبيق فعلي لبرنامج الاصلاح في القطاع المصرفي لتفادي العواقب ولهذا يكون للجانب التطبيقي له دور جد فعال في المساهمة في المراقبة الخاضعة من طرف البنوك المركزية.

I- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. احمد غنيم ,"صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك"مطابع مستقل ,طبعة الاولى ,القاهرة.

2. جميل توفيق ,"اقتصاديات الاعمال و البنوك",دار الجامعات المصرية,طبعة اولى.

3. حازم الببلاوي، "نظرية النقود"، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة.

4. حسن خلف فليح , "النقود و البنوك",عالم الكتب الحديث ,الاردن , طبعة اولى ,2006.

5. رياض الحلبي "النقود و البنوك" دار صفاء للنشر و التوزيع سوريا 2000 .

6. زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي، "أساسيات الاقتصاد النفدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

7. صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله، "اقتصاديات النقود و البنوك"، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة.

8. طاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003

9. عبد الحميد عبد المطلب ,العولمة و اقتصاديات البنوك ,جامعة الاسكندرية ,مصر ,2001.

10. عبد القادر بحيح "الشامل لتقنيات اعمال البنوك " دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر الطبعة الاولى 2013

11. عرف المحمود الكفراوي " الرقابة المالية في الإسلام " مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنة ط2 مصر ، 1997.

12. محمد سويلم ,"ادارة البنوك و البورصات المالية "دار النشر الاسكندرية,1999.

13. محمد عبد الفاتح الصيرفي,ادارة البنوك,دار المناهج للنشر,عمان الاردن,2015.

14. محمد عبد الفتاح الصريفي"ادارة البنوك "دار المناهج للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن ، 2015

15. محمد عبد الفتاح الصيرفي ,"ادارة البنوك"دار المناهج "عمان الاردن,2015.

16. منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مركز الدلتا للطباعة، الطبعة الثالثة، 1996

17. وجدي محمود حسين,"اقتصاديات نقود و بنوك ",دار الجامعة ,مصر ,2002.

ب- الرسائل والأطروحات:

1. مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر,الرقابة الداخلية كاداة استقرار النظام المصرفي ,طالب بن حداد محمد ,جامعة سيدي بلعباس

2. مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر, اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية طالبة مغالط مغنية ,جامعة مستغانم

3. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير,تقنيات اعمال البنوك على القروض, الأستاذ بحيح جامعة سيدي بلعباس

جـ- المجلات والموسوعات:

1. الجريدة الرسمية رقم 52 الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003
2. جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 25 أوت 2003 ، العدد 3866.
3. أرشيف للوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري و كالة SBA

هـ- القوانين والمراسيم:

1. قانون المالية لسنة 1991- 1993.
2. قانون 88-02 المؤرخ في 1988/01/02 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
3. قانون 84/ 17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
4. قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 النقد والقرض.
5. مشروع قانون المالية لسنة 2001.
6. المرسوم التنفيذي رقم 91-75المؤرخ في 1991/03/16.
7. المرسوم التنفيذي رقم 92-267 المؤرخ في 1992/11/08.
8. المرسوم التنفيذي 22/95 المؤرخ في 1995/08/26.

II- باللغة الأجنبية:

أ- باللغة الفرنسية:

1. Ammeurbenhalima- pratique bancaires- eddahlab 1999
2. Christian descamps- jacques soichot- économie et gestion de la banque- ed EMS 2002
3. Claude dragon- « les monnaie électronique les moyens de payements »ed- ISMB paris
4. Luc bernet – rollande- « le de technique bancaire » ed du nord- paris 1999
5. Michel sion, gérer la trésorerie et résolution bancaire- eddinod-paris 1998
6. Perspective économique :les principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace revue électronique volume 3 n°4-aout -1998

III- مواقع الانترنيت

1. http//www.baa.dz.

تحتل البنوك منذ فترات زمنية طويلة أهمية كبيرة في مختلف الاقتصاديات، ونجد أن أهميتها تزداد يوما بعد يوم وذلك نتيجة التغيرات والتحولات العميقة التي يشهدها العالم في الميادين المالية، فالجهاز المصرفي يعتبر القلب النابض للاقتصاد كما يعتبر المرآة التي تعكس تطور أي بلد.

وما يميز الاقتصاديات الحديثة وجود انظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي ,اذ تعمل هذه الانظمة على تحقيق التوازن النقدي داخل الاقتصاد , ولعل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي تلعب الدور الفعال و الرئيسي لاحلال هذا التوازن , وفي هذا الصدد يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة اساسا بالبنوك التجارية , وتتمثل هذه الوظائف في الاصدار النقدي ,اقراض البنوك التجارية ,تسيير عملية الاقتراض بين البنوك , واهمها توجيه وتنفيذ السياسة النقدية من خلال اشرافه على البنوك التجارية .

وإنعملالبنكالمركزيلايتوقفعلىإصدارالنقودفحسب–خاصةإثرتناميالاتجاه نحواستقلاليةالبنوكالمركزية –وعليه،فإنمراقبةإمكانيتهعلىضخالسيولةوامتصاصهايعد تجاهلالحجموأهميةوظائفهالأخرى،والخطرالذييمكنأنيتسببفيهسوءالأداءوالتسيير وغيابالمراقبةالفعالةوالصارمةلمهامالبنوك .

إذتعتبروظيفةالبنكالمركزيفيالرقابةعلىالبنوكالتجاريةمنأهموأحدثالوظائفالموكلةإليه،باعتبارالبنوكالت جاريةوسيلةلتلبية

احتياجاتالتمويلمنخلالتلقيالودائعوتقديمالقروضلطالبيها،حيثتنطويهذهالوظيفةالتيتقومبهاالبنوكالتجا
ريةعلىعدةمخاطر،والناجمةعنبعضالعملياتالائتمانيةو /أوعدمتوفيرالحمايةالكافيةللمودعين .
ومنجهةأخرى،فإنحدوثالأزماتالبنكيةوانتشارهابشكلواسع-كتلكالتيحدثتفيدولجنوبشرقآسيا -
يطرحإشكاليةكيفيةتفاديهاومعالجتها،لاسيماأنهاتعدأكبرمشكلةيمكنأنيعرفهاالاقتصاد .
وبالنتيجة،لمتعدتقتصرالرقابةالمصرفيةعلىمراقبةدرجةسيولةالبنوكفحسب،ولكنا هتمتأكثرفأكثربنوعي
ةالالتزاماتالمأخوذةمنقبلهذهالبنوكوانعكاسهاعلىملاءةهذهالأخيرة.

إنالجزائر-وكغيرهامنالدول -
سعتإلىتفعيلدورالبنكالمركزيفيالرقابةعلىالبنوكالتجارية،زيادةعلىمحاولةتطويرمختلفمكوناتالنظامالبنك
يبالقدرالذييؤهلهاإلىتحقيقالتنميةالاقتصادية .ويعدالقانون)10-90
والمتعلقبالنقدوالقرضالدعامةالأساسية
لتطويرالنظامالنقديوالمصرفي،اعتماداعلىأسسومعاييرعالمية،وتكريسالرغبةالجزائرفيتطويرهذينالنظ
امين،كمايعدمحوراأساسياللمحاولاتالإصلاحيةالتيخصتالقطاعالبنكيمنذالثمانينات .
وتجدرالإشارةهنا إلىأنهذاالقانونقدعدلمرةثمتمتإعادةصياغتهمرةأخرى،وذلكبالأمرينالآتيينعلىالتوالي :
الأمر 01-01 والامر 11-03

2-اشكالية الدراسة :

ان تطور اي اقتصاد في وقتنا الحالي يعتمد على تطور النظام المصرفي ومدى فعالية حيث يعتبر بمثابة القلب النابض لكل نشاط اقتصادي مهما اختلفت التوجهات و السياسات المتبعة لأي بلد .

كما يعتبر البنك المركزي من اهم المؤسسات المالية في اقطار العالم بتوليه مهام اصدار النقد ومهام الرقابة بجميع انواعها بالإضافة الى اعتبار وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة و بصفة عامة نقول ان البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وعلى عكس الحال بالنسبة للبنوك التجارية فالهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي ليس هو تحقيق اقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام ومن هنا يثور التساؤل الرئيسي الذي مفاده :

هل لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دورا فعالا في دعم و استقرار الجهاز المصرفي ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي اسئلة فرعية اخرى تدور و تتمحور على الدراسة شكلا و مضمونا وتحليلا في الاجابة عليها ومنها :

- ما المقصود بالرقابة المصرفية و ماهي مختلف اشكالها ؟
- هل لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تأثير على الاقتصاد و على التوسع النقدي ؟

- ماهي المعايير المتبعة للرقابة المصرفية في الدول النامية عامة و الجزائر خاصة؟

3-فرضيات البحث :

الاجابة على الاسئلة السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

1-تعتبر الرقابة المصرفية عمليات متابعة لنشاط البنوك من اصدار و اراد لحماية المودعين و المستثمرين كما يتمثل اشكالها في الرقابة الداخلية و الخارجية لتحقيق اقصى ربح ممكن .

2-في بعض الدول المتطورة قد تكون هناك رقابة جد فعالة ينتهجها البنك المركزي في متابعة جميع فروعه المتكونة في البنوك المركزية ومن جهة اخرى قد نستطيع القول انه لاتوجد رقابة صارمة خاصة في الدول النامية

3-يعتبر البنك المكان الذي يجري فيه تبادل العملات و يتمثل دوره على انه الدعامة الرئيسية للنشاط الاقتصادي القائم على اساس التوسع النقدي.

4-ان االتزام الدول النامية و منها الجزائر بمعايير بازل للرقابة المصرفية متوقف على مدى استعدادها لوضع سياسات مرحلية و اولويات للعمل بالمعايير الدولية تبعا لأوضاعها الاقتصادية وأطرفها التشريعية و المؤسسية .

5-ان فعالية اي نظام للرقابة المصرفية يتوقف على مدى تطبيقه عمليا و مدى مساهمة السلطات الاشرافية في ارساء القواعد و الترتيبات الرقابية التي تتوافق مع المعايير الدولية

وأفضل الممارسات خاصة في مجال تطوير الاليات الاشرافية تعميق ملاءة البنوك و الارتقاء بأساليب ادارة المخاطر.

4-اساليب اختيار الموضوع :

يعود اختياري لهذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها :

1 بحكم التخصص الذي ندرس فيه (بنوك و اسواق مالية) وكذاك الرغبة في التعمق اكثر في هذا المجال .

2 شعورنا بأهمية الموضوع من حيث ابراز اهمية الرقابة المصرفية و علاقتها بالبنوك .

3 ايضا سبب من اسباب اختيارنا لهذا الموضوع هي القضايا التي طرحت في سنوات الاخيرة على المستوى الوطني و التي تخص موضوع الرقابة البنكية و المتعلقة اساسا بمشكلتي بنك الخليفة مما ادى ذلك الى انتباه في اهمية تقوية الاساليب الاشرافية و الرقابية على نشاطات البنوك لحماية مصالح المودعين و الحفاظ على استقرار النظام المالي الجزائري .

5-اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال النقاط التالية :

1-تتجلى اهمية البحث في مدى اهمية النظام المصرفي خاصة في الية الرقابة المصرفية بقطاع حيوي في الاقتصاد ألا وهو قطاع البنوك وهو من اكثر القطاعات اندماجا في

الاقتصاد العالمي بحيث يتطلب الكثير من الاهتمام وذلك لتحقيق الاستقرار المالي و تجنب التعرض للازمات و الصدمات المالية

2-تتبع اهمية رقابة البنوك في صحة المعلومات المقدمة للحفاظ على النظام النقدي و الاقتصادي بشكل عام كما ايضا تتمثل اهمية رقابة البنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع.

3-يبرز لنا عن اهم التحديات التي ستواجه النظم المصرفية للدول النامية مثل الجزائر بعد صدور اتفاق بازل الجديد خاصة في مايخص الالتزام بالمبادئ و المعايير الدولية للرقابة المصرفية .

6-اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى :

- التعرف اكثر على البنوك المركزية و الدور الفعال الذي يلعبه على بنوك التجارية .
- معرفة واقع الية مراقبة البنوك المركزية على البنوك التجارية عامة و خاصة .
- محاولة فهم و تحليل الاتجاهات التي ترتكز عليها المعايير للرقابة المصرفية ومدى تأثيرها على مستوى تفعيل الاليات الاشرافية للبنوك المركزية .

7-تحديد اطار الدراسة :

تختلف الاوضاع الاقتصادية من دولة لاخرى حسب النظم الاقتصادية و السياسة السائدة في كل دولة , ومنه لايمكن ان نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم , وعليه ارتاينا ان تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر و بالخصوص وكالة ولاية سيدي بلعباس .

9-صعوبات البحث

من المشاكل التي اعترضتني أثناء انجاز هذا البحث بالإضافة الي الظروف الخاصة نورد بعضها فيما يلي :

_ صعوبة الحصول و جمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات و أرقام و حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة ، نفس الشيء فيما يخص البنك المركزي .

_ قلة المراجع بالغة العربية و هذا ما أجبرنا الي الاستعانة برسائل الماجستير و التي تعد كدليل موثوق من صدقه و صحة معلوماته نظرا لإجراءات الرقابة المطبقة من طرف مسئولي قسم الماجستير علي الرسائل المقدمة و دراستها بعناية مطلقة .

10-محتوى الدراسة :

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة و اختيار الفرضيات المتبناة قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول :اثنان تتعلقان بالجانب النظري والثالث بالجانب التطبيقي .

بحيث سنتطرق في الفصل الاول الى النظام المصرفي بصفة عامة مبرزين في المبحث الاول منه نشأة وتطور النظام المصرفي بالإضافة الى انواعه ووظائفه و سنتعرض في المبحث الثاني من هذا الفصل الى ماهية البنوك المركزية و بيان وظائفه اواصلاحتها وسنورد في المبحث الثالث الى التخصص في البنوك التجارية و علاقتها بالبنوك المركزية .

اما في الفصل الثاني فسنخصصه في دور البنك المركزي في الاشراف و الرقابة على اعمال البنوك ولإبراز اهمية هذا الدور ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الاول تحديد الاطار العام للرقابة المصرفية : مفهومها , انواعها , وسائلها ,اهدافها اما بالنسبة للمبحث الثاني فنتناول فيه الية اشراف الجهاز المصرفي من خلال ابراز اهم الوظائف المطبقة على البنوك المركزية بالاضافة الى ذلك يوضح لنا المطلب الثالث معيار لجنة بازل من دعائم و مستلزمات للرقابة المصرفية الفعالة حسب لجنة بازل ,اما بالنسبة للمبحث الثالث فخصصناه في كل مايخص الاساليب والاليالت الداخلية و الخارجية للرقابة المصرفية ,

ولقد خصص الفصل الثالث والاخير لالقاء الضوء على الموضوع الرقابة المصرفية في الجزائر دراسة حالة بنك الوطني الجزائري

11-منهج البحث:

تضبط عملية البحث العلمي مراحل عدة تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفرضيات وبعدها تجمع البيانات ثم تحليلها وصولا الى التعميمات

تعتمد الابحاث العلمية على مناهج تفرضها شروطا كثيرة اهمها طبيعة مشكلة البحث ومنه تعريف منهج البحث بانه مجموعة الاسس النظرية العلمية التي يتوقف على اساسها معالجة موضوع معين لمعرفة الحقائق العلمية .

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته واهميته و مفاهيمه و فروضه وحدوده وحتى نستطيع الاجابة عن اسئلة البحث و الالمام بكل جوانبه و اختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء مايتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على :

المنهج التاريخي و الوصفي و التحليلي وهذا باعتباره الانسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والاكثر ملاءمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص وقد استخدم المنهج التاريخي لتتبع مراحل نشاة و تطور النظام المصرفي وكذلك لسرد خصائص ووظائف البنوك المركزية و البنوك التجارية من جهة اخرى كذلك استخدم المنهج التاريخي في مجال وضع المعايير و المبادئ المتعلقة بالرقابة والاشراف على البنوك من طرف لجنة بازل .

ويظهر المنهج الوصفي من خلال وصف اليات وادوات البنك المركزي للرقابة على نشاطات البنوك وتحديد الاطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات المشرفة على الجهاز المصرفي اما بالنسبة للمنهج التحليلي لفهم وشرح معايير الرقابة واثارها على النظام المصرفي للدول النامية كحالة الجزائر